PROVISIONAL
A/33/PV.42
2 November 1978
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد لييفانو (كولومبيا)

ثم : السيد ماينا (غينيا)
(نائب الرئيس)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)
(أ) تقرير الوكالة ؛
(ب) تقرير الأمين العام ؛
(ج) مشروعا القرارين .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room A-3550, 866, United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر .

78-72646/A

Digitized by UNOG LIBRARY

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

مواصلة نظر البنـــد ١٤ من جدول الأعمـال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) تقرير الوكالة (A/33/145) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/33/332) ؛

(ج) مشروعا القرارين (A/33/L.6/Rev.1 و A/33/L.5/Rev.1) .

السيد اورتيز دى روزاس (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا بانتبـــاه الى بيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد سيغفارد اكلند ، الذى يلفت انتباهنـــا كما تجرى عادته الى الموضوعات الهامة التي تتعلق بالتعاون الدولي في المجال النووى . وبنفـس الاهتمام درسنا تقرير وكالة فيينا لعام ١٩٧٧ بالمقارنة بمؤتمرها العام الذى عقد في ايلول/سبتمبر من هذه السنة . والذى عرض فيه رئيس وفد الارجنتين بتفصيل موقف حكومة بلادى فيما يتعلق بهـــذا الموضوع .

وليست هناك فائدة في أن نكرر هنا ما سبق قوله في هذه المناسبة . ومع ذلك فاننا نرى انـه من الضرورى ان نشارك هذا المحفل الذى يجب عليه ان يوجه انشطة الوكالة الدولية للطاقة الذريـة بعض الافكار التي نود أن نبينها بمناسبة ما نلاحظه منذ فترة لبعض الاتجاهات السلبية .

اننا نعتقد بأن التعاون غير التمييزى في مجال نقل التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية هـو الوسيلة الاكثر فعالية لحماية البشرية من تكرار الوصاية العلمية ، التي أدت الى استمرار حالة الفقـر والتخلف اللذان يسودان في قسم من العالم النامي .

ولهذا السبب ، فاننا قلقون تجاه موقف بعض الدول الصناعية التي تريد أن تقوم بتحديـــد الطريقة التي يتم بها نقل هذه التقنيات ، والمكان الذى توجه اليه . وهذا الوضع انعكس ايضا فـي ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يقع عليها عبء نظام الضمانات الذى يمس كمية من العناصر غير المرتبطة بوسائل انتاج الاسلحة النووية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ومما لا شك فيه ان هذه السياسات التي تم التعبير عنها بهدف الحد من المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة للدول الاطراف في المعاهدة المتعلقة بعدم الانتشار ستؤدى الى نتائج تختلف بصورة كلية ، عن تلك التي كنا ننشدها في البداية . والامم المتحدة كمحفل اساسي للمجتمع الدولي ، يجب عليها ان تدرك الاضرار التي يؤدى اليها هذا الوضع . ويجب عليها ان تحدد الوسائل التي من شأنها ان تؤدى الى عكس هذا الاتجاه .

ان الخطوط العريضة قد سبقت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة ، وهنا اقتبس من الوثيقة الختامية ، الفقرة ٦٦ ، والتي تقول :

"... ولذلك ينبغي للدول الحائزة للاسلحة النووية ، وللدول غير الحائزة للاسلحة النووية ان تقوم سويا باتخاذ خطوات اخرى لايجاد توافق دولي في الاراء بشأن الطرق والوسائل اللازمة لمنع انتشار الاسلحة النووية ، على اساس عالمي وغير تمييزى". (فقرة ٦٦ ، A/RES/S-10/2) .

Digitized by UNOG LIBRARY

ثم جاء في الفقرة ٦٨ من نفس الوثيقة ما يلي :

" وينبغي على تدابير منع الانتشار ألا تعرض للخطر الممارسة الكاملة لجميع الدول لحقها غير القابل للتصرف في تطبيق وتطوير برامجها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو يتمشى مع أولوياتها ومصالحها واحتياجاتها . وينبغي أن تتاح لجميع الدول كذلك امكانية وحرية الوصول الى التكنولوجيا والمعدات والمواد اللازمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحرية حيازتها مع مراعاة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية ". (ibid., Para. 68)

وطالما أن هذه المبادئ لا تحظى بالاحترام ، ولم يبدأ تطبيقها ، فان الممارسات التقييدية للبلدان الحائزة على التكنولوجيا النووية ستفسر حتما على أساس أنها تتمشى ودعوى الحفاظ على الهيمنة الصناعية التي تتعارض مع دعم التعاون ومع آثارة السياسية والتي يمكن أن تكون لها آثار خطيرة تتجاوز الميدان الخاص الذى يشغل بالنا حاليا .

ان السياسة النووية لجمهورية الأرجنتين قد تم وضعها على أعلى مستويات الحكومة . وهي مستوحاة من الروح الكريمة للتعاون الدولي ، والتي تؤكد على وجه الخصوص على منطقة أمريكا اللاتينية . ان برنامجا ضخما لاتفاقيات ثنائية الاطراف يربطنا باخوتنا في المنطقة بصورة مفيدة ومتبادلة . ونسهم بتجربتنا عندما ترى الوكالة أن ذلك مفيد وضرورى .

ونحن نأمل في أن هذه الروح التي ألهمت أولئك الذين كتبوا قانون المنظمة في فيينا سوف تسود وتلهم اجراء التصحيحات الضرورية اذا أردنا حقا أن نطور الى الحد الاقصى الامكانيات الموجودة والتي ليست من اختصاص أى بلد معين .

السيد فوكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الوفد السوفياتي ، بعد دراسة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبعد الاستماع الى بيان المدير العام لهذه الوكالة يلاحظ بارتياح أن الوكالة قامت في العام الماضي بعمل مهم في تنظيم التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي ميدان ضمان تنفيذ هذا التعاون للأغراض السلمية فقط .

Digitized by UNOG LIBRARY

وكذلك يلحظ وفد الاتحاد السوفياتي ، باغتباط ، أنه خلال الأعوام العشرين التي تلت انشاء الوكالة قد أصبحت احدى أشد الوسائل أهمية لدى المجتمع الدولي في ميدان ضمان نظام دولي لعدم انتشار الاسلحة النووية ووضع أساس ذلك في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية .

وتتمتع الوكالة ، ومديرها العام الدكتور أوكلاند بسلطة واحترام يستحقانهما في العالم أجمع، وخاصة في الاتحاد السوفياتي . وفي الوقت الراهن ، نرى تزايد اهتمام الدول بالطاقة النووية وبالتطوير السريع للبرامج الوطنية في هذا المجال . وهذه عملية مشروعة تمليها ظروف موضوعية لوضع الطاقة في العالم . يجب أن تحظى هذه العملية — في رأينا — بتأييد جميع البلدان .

لقد حقق الاتحاد السوفياتي نتائج هامة في استخدام الطاقة النووية لاهداف بناءة . وهو يشاطر هذه المنجزات مع الدول المعنية سواء ، من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو على أساس ثنائي عن طريق نقل المعرفة والمساعدة التقنية ومن خلال اخصاب الوقود النووى وما اليها . ويؤكد وفدى أن الاتحاد السوفياتي مستعد للاستمرار في هذا في المستقبل . ولا نستطيع أن نغض النظر عن أنه بالاضافة الى هذا التطوير للطاقة النووية هنالك تهديد متزايد وقد تكون احدى نتائج ذلك التطوير ظهور أسلحة نووية في الدول التي لا تملكها اليوم . ولهذا السبب ، من الاهمية بمكان أن نوفر في العالم بصورة مستعجلة ظروفا يمكنها أن تضمن التنمية المنسقة للطاقة النووية وأن نضمن — في نفس الوقت — أن هذه العملية لن تقترن بانتشار للسلاح النووى على كوكبنا .

وحتى يمكننا تحقيق هذه المهام المترابطة ، فقد اتخذ عدد من التدابير الدولية التي تشكل نظاما دوليا لعدم انتشار الاسلحة النووية . وان حجر الزاوية في ذلك معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية حيث تعطي الوكالة الدولية للطاقة الذرية معنى في غاية الاهمية ودورا غاية في الاهمية لتحقيق المراقبة والاشراف على استخدام الطاقة النووية في الدول الاطراف في المعاهدة . ويعتقد وفد الاتحاد السوفياتي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اضطلعت حتى الآن بالمهمة التي أنيطت بها .

وفيما يخص المهارة المتزايدة في تطوير الطاقة النووية والتعقد التقني المتزايد للمنشآت الجديدة فان مهمة الرقابة سوف تصبح ، في المستقبل القريب ، أكثر صعوبة . وفي هذا الصدد ، من المشجع أن نرى الانشطة التي تقوم بها الوكالة من أجل توسيع أجهزة المراقبة لتزيد فعاليتها .

Digitized by UNOG LIBRARY

ورغم ذلك ، فان جهود الوكالة وحدها لضمان نظام آمن وشامل للضمانات غير كافية . ان الارادة السياسية للدول ضرورية . ونحن مهتمون ، في هذا الصدد ، بسبب التأخير في التنفيذ الكلي للاتفاقيات الخاصة بالرقابة وفقا لمعاهدة منع الانتشار للاسلحة النووية بين الوكالة وبين الدول التي لا تحوز أسلحة نووية في الاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية . ونعرب عن أملنا في أن تتمكن هذه الدول ، في وقت قريب ، من الاضطلاع بمسؤولياتها وفقا للمعاهدة .

وتبقى مهمة أخرى هي أن نوسع دائرة الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار . وطبقا للبيانات الواردة في تقرير الوكالة هناك أكثر من عشر دول تمتلك قدرة نووية سلمية هامة وهي ليست أطرافا في المعاهدة . ومن بين هذه الدول جنوب افريقيا واسرائيل المعروف عنهما أنهما تخططان لصناعة أسلحة نووية . ويجب أن يتغير هذا الموقف ؛ ومن الضروري أن نضمن أن تشترك كافة الدول دون استثناء في المعاهدة .

ويبذل الاتحاد السوفياتي من جانبه قصارى جهده لتيسير تعزيز نظام عدم الانتشار . وهذا هو الهدف الذي يرمي اليه اقتراح الاتحاد السوفياتي حول ابرام اتفاقية دولية لدعم ضمانات أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي في ٨ أيلول/سبتمبر الماضي . ومن شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يضمن للدول التي تخلت عن انتاج واقتناء ووضع الاسلحة النووية فوق أراضيها بالحصول على ضمانات قانونية دولية موثوق بها بأن السلاح النووي لن يستخدم ضدها . وعلاوة على ذلك ، فان مثل هذه الضمانات ، في رأينا ، يمكن أن تشجع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، التي لم تتخل بعد عن امكانية الحصول على الأسلحة النووية ، على ألا تفعل ذلك .

ويعطى مكان هام في نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقضايا التعاون التقني العلمي بما في ذلك عقد مؤتمرات علمية دولية وتقديم مساعدة تقنية للدول المعنية . وللوكالة تجربة هامة في عقد المؤتمرات الدولية حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وهي تمتلك جهازا تنظيميا ملائما لذلك . ويكفي أن نشير الى المؤتمر الذي عقدته الوكالة في ١٩٧٧ في سالزبورغ حول " الطاقة النووية ودورة الوقود " . وقد أثار هذا المؤتمر اهتماما كبيرا لدى عدد كبير من الدول المتقدمة نوويا ، وكذلك الدول النامية .

وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد من جديد على أن الوكالة الدولية للطاقة النووية ، طبقا لميثاقها ، هي المنظمة التي تضطلع بمهمة معالجة مشاكل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ولهذا السبب ، فقد يكون من المنطقي ومن الملائم بمكان ، أن المسائل المتعلقة بدعوة وتنظيم ايـــة مؤتمرات تخصص للتعاون في مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية يجب ان تناط بالوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية كما كان الحال في الماضى .

ولما كان الاتحاد السوفياتي يولي اهمية كبرى لتقديم المساعدة التقنيه عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان الاتحاد السوفياتي يقدم الى البلدان الاطراف ، وفقا للتعليمات التى يتلقاهـــا من أمانة الوكالة ، المعدات والاجهزة والمواد كما يقدم لها مساعدة من اجل تدريب الكوادر من مواطني هذه البلدان وذلك بتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية ميدانية في الاتحاد السوفياتي . ان الاتحـــاد السوفياتي قد زاد فى عام ١٩٧٩ من تبرعاته التطوعية في صندوق المساعدة التقنية التابع للوكالـــــة الدولية للطاقة الذرية الى ٠٠٠ ٧٥٠ روبل وخاصة لمساعدة الدول النامية الأعضاء في اتفاقية عـــدم انتشار الأسلحة النووية . اننا نرى ان امانة وكالة الطاقة الذرية الدولية يجب أن تقوم عن طريق صندوق المساعدة التقنيه بالمساهمة فى انماء الاستخدام السلمي للطاقة الذرية في الدول الأطراف في اتفاقية عدم انتشار وهذا من شأنه ان يتمشي مع امر حظى بتأييد واسع في المؤتمر الذى عقد في سنة ١٩٧٥ لتقييم اثار هذه الاتفاقية . انى اشير هنا الى احكام الاتفاقية التى تخول الدول النامية غير الحائـــزة للأسلحة النووية حق الحصول بالأولوية على المساعدة التقنية في هذا المجال .

وعلاوة على ذلك ، فانه خلال الدورة التى عقدها مؤخرا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقـــة الذرية اعلن الاتحاد السوفياتي استعداده لأن يقدم لصندوق الوكالة خلال مدة خمس سنوات ، ٠ ٥ كيلوغراما من اليورانيوم ٢٣٥ر. كمساهمة فى أنشطة الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقـــة الذرية وسوف توضع هذه المادة تحت تصرف الدول الاطراف فى الاتفاقية والتى لا تمتلك الأسلحة النووية للوفاء باحتياجاتها منها . وان هذا القرار من جانب الاتحاد السوفياتي يهدف الى خلق الـــظروف الملائمة لتطبيق المادة الرابعة من اتفاقية عدم الانتشار .

وكما قال الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي الرفيق بريجنيف وهو فى الوقت نفسه رئيـــس مجلس الرئاسة في رسالته للدورة الحادية والعشرين للمؤتمر العام للوكالة :

"ان الاتحاد السوفياتي يتعاون تعاونا نشيطا وهو على استعداد ان يزيد اكثـــر من ذلك هذا التعاون مع الدول الأخرى في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهـــذا

Digitized by UNOG LIBRARY

يشمل طبعا التعاون في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان بلادنا التى تستخدم بطريقة متزايدة الطاقة النووية من أجل أغراض سلمية وبناءة ، مستعدة لأن تشرك الدول الأخرى في الخبرة الفنية والمعرفة العلمية والتقنية التى اكتسبتها في هذا المضمار من اجل تحقيق التقدم في المستقبل للانسانية جمعاء . " .

ان الاتحاد السوفياتي يثني على النشاطات التى تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . والوفد السوفياتي مستعد لتأييد التقرير المقدم من الوكالة .

السيد كلستيل (النمسا) ، (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لى بادئ ذى بدء ، أن أعرب للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد اكلوند ، عن تقدير وفد بلادى العميق لتقرير الوكالة الشامل عن عام ١٩٧٧ ووصفه المفصل لأهم تطورات هذا العام في مجال الطاقة الذرية . ان وفد بلادى قد اهتم بصفة خاصة بالاستماع الى السيد اكلوند واستعراضه الواضح للفلسفة التى تقف وراء الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية كما تراها اليوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وعلى غرار ماحدث فى السنوات الماضية ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر التأييد الكامل الذى تقدمه الحكومة النمساوية لأنشطة الوكالة . ان حكومة بلادى ، بالاضافة الى ذلك ، تود أن تسجل اهتمامها المتواصل باستمرار هذه الأنشطة واتساعها .

ان الأهداف المركزية للوكالة الدولية للطاقة الذرية واضحة تماما في دستورها . ووفقا لأحكام هذا الدستور ، فان على الوكالة ان تسعى الى التعجيل باسهام الطاقة الذرية فى السلم والصحة والرفاهية وتوسيع نطاق هذا الاسهام وعدم استخدامها في الأغراض العسكرية .

وفي رأينا ، ينبغي أن يكون هناك توازن عادل بين أهم واجبين للوكالة وهما : عدم الانتشار والمعونة الفنية .

ان النمسا قد أيدت دائما أنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات ، ولذلك ، فقد علمنا بارتياح أن عدد الأقطار التى انضمت الى معاهدة عدم الانتشار قد ازداد في خلال الفترة التى يتناولها التقرير وأن الوكالة قد أبرمت الكثير من الاتفاقات الجديدة خاصة بالضمانات مع عدد من البلدان .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي النمسا ، فان تطوير الضمانات قد حظي بتأييد خلال العام الماضي وذلك عن طريق تحسين اجراءات الضمانات بالنسبة للتسهيلات النووية التي تقدمها النمسا . اننا نرحب بمعونة الوكالة خلال الأعوام الماضيه في هذا المجال ونعترف بجهودها المتواصلة لتطوير وتوسيع نظام الضمانات الدولية . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد بشدة ماتقوم به الوكالة لتقديم المعونة للدول الأعضاء عند انشاء ودعم الضمانات القومية عن طريق تنظيم حلقات دراسية أو عن طريق الاتصالات الاستشارية المباشرة .

وعلى مستوى أكثر شمولا ، أود أن أكرر تأييد النمسا للجهود الرامية الى ايجاد أتفاق عام في الرأى على الصعيد الدولي وتعاون دولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، بما في ذلك منع انتشار الاسلحة النووية . واذا راعينا هذه الاعتبارات ، فان النمسا تشترك اشتراكا نشيطا في التقييم الدولي لدورة الوقود . وقد رحبت النمسا بامكانها استضافة مؤتمر سلزبورج فى عام ١٩٧٧ الخاص بدورة الوقود . وسوف اتاح ذلك المؤتمر فرصة لمراجعة شاملة لجميع جوانب دورة الوقود النووى .

وبالقرار ٣٢/٥٠ ، فان الجمعية العامة قد دعت جميع الدول الى دراسة امكان عقد مؤتمر دولي أو مؤتمرات دولية في مرحلة ملائمة ، تهدف الى تشجيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وفي الرد الذى قدمته النمسا والوارد في تقرير الأمين العام المطروح علينا ، فان النمسا قد قدمت موافقتها المبدئية على عقد مثل هذا المؤتمر الذى سوف يستفيد ويستمد النتائج المناسبة من المناقشات الدولية المذكورة والمناقشات المماثلة لها الجارية حاليا ويستخلص منها النتائج الواجبة . ونظرا للدور البارز الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد ، يبدو لنا أنه من الأهمية بمكان أن يعقد مثل هذا المؤتمر تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ان تقرير الوكالة المطروح علينا ، وكذلك البيان التمهيدى للسيد ، اكلوند ، انما يثبتان أن أنشطة الوكالة في مجال المعونة التقنيه قد تزايدت خلال الفترة موضع التقرير ، ولذا فان وفد بلادى يرحب بالمعلومات المفصلة التى قدمت لنا فى هذا الصدد .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان النمسا قد أيدت دائما وبقوة عمل الوكالة في هذا المجال وستستمر في ذلك . وعلى غرار السنوات الماضية ، فان حكومة بلادى سوف تساهم ليس فقط في ميزانية الوكالة العادية لعام ١٩٧٩ ، وفقا لمعدل الاشتراكات ، ولكنها قد تعهدت أيضا ، بشرط موافقة البرلمان ، برصد مبلغ ٠٠٨ ٥٧ دولار كمساهمة طوعية من النمسا في الصندوق العام لسنة ١٩٧٩ ، وكذلك في المبالغ المخصصة للمنح الدراسية من الطراز الثاني والتي ستبلغ ٠٠٠ ١٧٠ شلن نمساوى .

ان مسألة الرغبة في اقامة مصانع نووية جديدة وجوانب الأمن المتعلقة بذلك تعتبر موضوع جدال في عدد كبير من الدول . وفي النمسا فان هذا الموضوع قد لعب دورا أساسيا في المناقشات السياسية خلال الشهور الماضية . ومن بين الجوانب الهامة لهذا الموضوع مسألة التخزين النهائي للفضلات النووية المشعة التي أصبحت مشكلة أساسية فيما يتعلق بأى قرار حول استخدام الطاقة النووية . ومن أجل التوصل الى حلول مناسبة لهذه المشكلة فاننا نعتقد اننا بحاجة ملحة الى جهود تعاونية دولية ، كما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتبر ، في رأينا ، أفضل اطار لتلك الجهود .

وختاما أود ، وفقا للتقليد الذى اتبعناه في الأعوام الماضية ، أن أقدم تقريرا موجزا عن التقدم الذى تحقق فيما يتعلق بانشاء المقر الدائم للوكالة على نفقة حكومة النمسا وبلدية فيينا .

يسعدني أن أقول أن جميع المباني والمقر الرئيسي للمنظمة في دوناپارك سوف تستكمل بحلول صيف ١٩٧٩ ، وان المركز الرئيسي للوكالة وخدمة المؤتمرات سوف تكون جاهزة في ذلك الوقت . والافتتاح الرسمي للمقر الرئيسي الجديد سوف يتم ، كما اوضح السيد اكلاند في آب/اغسطس ١٩٧٩ . وانني على ثقة من أن المباني الجديدة سوف تقدم ظروف العمل المثلى لموظفي المنظمة .

ولا أود أن اختتم ملاحظاتي دون أن أعرب عن تقديرنا للتعاون الممتاز والمعونة التي تلقتها حكومة النمسا ، مرة أخرى ، من المدير العام ، ومن جميع أعضاء الوكالة خلال العام المنصرم . وأخيرا أود أن أشكر السيد اكلاند لكلمته الطيبه التي وجهها لحكومة وشعب النمسا كبلد مضيف للوكالة .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد أوغيسو (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن دواعي السرور بالنسبة لي ان اتناول الكلمة باسم حكومة اليابان بمناسبة النقاش حول تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، هذه الوكالة التي لديها روابط وطيدة مع الأمم المتحدة .

ان المادة الثانية من لائحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنص بوضوح على أن الوكالة يجب عليها ، في نفس الوقت، أن تعجل بالاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وأن تمتنع عن استخدام هذه الطاقة لأغراض عسكرية . وهكذا فان مسائل الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم انتشار الاسلحة النووية هي مسائل ليست بجديدة وانما هي الأهداف التي من أجلها تم انشاء هذه الوكالة . وبما أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أدت المهام التي أنيطت بها على وجه مرض ، من أجل تحقيق هذه الأهداف فانني آمل أن تستمر الوكالة في القيام بالدور المركزي في مجال تنسيق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وعدم انتشار الأسلحة النووية . ان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية تتضمن جوانب عديدة ، فالي جانب استخدامها كمصدر للطاقة ، فهناك أيضا استخدام النظائر، والاشعاع من أجل تقدم ورفاهة البشرية . ان الانجازات التي تمت عن طريق البحث يجب أن تستفيد منها جميع شعوب العالم ، وفي هذا المجال فان المعونة الفنية التي تقدمها الوكالة للبلدان النامية تكتسب أهمية بالغة . ولا يسعني الا أن أعرب عن أملي انه في المستقبل ستزداد هذه المعونة سواء من حيث الكم أو الكيف .

ان بلدي ، كعضو في مجلس المحافظين ، وكدولة تشارك في قرابة عشرة في المائة في ميزانية الوكالة العادية ، قد شارك في صنع سياسة الوكالة منذ نشأتها . وقد كان بلدي دائما مؤيدا دعم هذه الوكالة . كما تعاون دائما تعاونا فعالا في نطاق أنشطته المتصلة بهذا الميدان . وفي هذا الصدد فان بلدي يقدر حق التقدير البيان الذي تقدم به السيد اكلاند المدير العام للوكالة وذلك أثناء المؤتمر العام للوكالة في ١٨ من ايلول/سبتمبر الماضي ، وبلدي يؤيد تقريبا كل النقاط التي وردت في هذا البيان . وبصفة خاصة - كما أكد الدكتور اكلاند - فان أحدا لا يستطيع أن يؤكد على أهمية اكثر لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية اكثر من استخدامها كمصدر للطاقة . ان اقامة نظام تعاون دولي من أجل هذا الغرض الى جانب دعم النظام الحالي لمعاهدة عدم الانتشار النووي ، هو من بين المسائل الملحة التي تطرح الآن على العالم .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفي هذا المجال ، يسعدني أن أعلن للجمعية العامة ان هناك ، طبقا لمعاهدة منع الانتشار النووى ، اتفاق على ضمانات بين اليابان وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية دخل الى حيز التنفيذ في كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي ، وقد تم حديثا عقد اتفاق مكمل بالتعاون مع أمانة الوكالة . وباتخاذ هذه الخطوات فان بلدى قد قامت باعداد نظام يقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بما في ذلك التفتيش على جميع المواد النووية في اليابان ، وينوى بلدى أن يقدم نفسه كنموذج لبقية دول العالم . وفي هذا الصدد أود أن اسجل قسما هاما من البيان الذى أدلى به الدكتور اكلاند هذا الصباح "ان ضمانات لا رجعة فيها يجب أن توازن عن طريق التزامات للتوريد لا رجعة فيها " (A/33/PV.41, P.6). وفي نفس الوقت ، مع ذلك ، أود أن أوكد على اننا اذا ما أردنا أن تكون معاهدة منع الانتشار فعالة فان اوجه عدم العدالة القائمة بين الدول المسلحة نوويا وبين الدول غير المسلحة نوويا ينبغي ألا تبقى ، بل أن تصحح عن طريق قيام الدول المسلحة نوويا ، إعمالا للنية الحسنة ، بالانخراط في مفاوضات بشأن تدابير فعالة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووى في وقت مبكر ونزع السلاح النووى ، كما نصت على ذلك المادة الخامسة من معاهدة عدم الانتشار .

Digitized by UNOG LIBRARY

لذا فقد طلب بلدى ان تتوصل الدول النووية ، في وقت مبكر ، الى اتفاقية بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية وأن تبدأ مفاوضات بشأن ايقاف انتاج المواد النووية الانشطارية . وبالنسبة الى هذا الامر الاخير ، فان اليابان تقدر البيانات الاختيارية التي ادلت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالرغم من ان ابعاد التزاماتها قد لا تكون كافية تماما . ونحن نأمل بقوة ، فوق ذلك ، في ان يحذو الاتحاد السوفياتي حذوها .

انني اود ، في هذه النقطة ، ان اذكر بالاجزاء ذات العلاقة من القرارين اللذين تم اعتمادهما في الجمعية العامة في العام الماضي بالنسبة الى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيث يعترف اعضاء الامم المتحدة بكل وضوح بأن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية امر حيوى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد كبير من الدول ، سواء الدول النامية او المتقدمة ، وان الوكالة مسؤولة عن تعزيز مثل هذا الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بينما تمنع بصورة فعالة الاستخدام السلمي للطاقة الذرية من ان يؤدى الى انتشار الاسلحة النووية ؛ وأن الاهتمام الخاص يجب أن يوجه الى احتياجات الدول النامية ، وأن تدعم انشطة الوكالة في هذا المجال ؛ وان تشارك البلدان المتقدمة في مجال الطاقة الذرية في الجهود التي تبذلها الوكالة في الاضطلاع بمهامها .

انني اعتقد انه تجدر الاشارة الى ان نفس الاعتراف وارد في بيان المدير العام في بداية اجتماع اليوم . واذ يتطرق الى بعض الاجراءات التي يمكن للعالم المصنع ان يتخذها من أجل تحسين الوضع في مجال الطاقة قال الدكتور ايكلوند في هذا المجال ضمن اشياء اخرى

"ان الدول الصناعية ينبغي ان تصيغ برامج الطاقة النووية الراهنة التي تقدم - حاليا - البديل الوحيد المتاح بصورة فورية للوسائل التقليدية لانتاج الكهرباء على نطاق واسع" . (A/33/PV.41,P.11)

ان الحاجة تدعو الى القول بأن خطر الانتشار النووى يجب الاّ يسمح له بأن يصبح ملازما لانتشار الاستخدام السلمي للطاقة النووية ؛ وهذا المبدأ ، في الحقيقة ، وارد بوضوح في قرارات الجمعية العامة التي اشرت اليها توا . ويجب ان اوضح تماما ان بلدى يهتم اهتماما خاصا بتحسين وتقوية نظام الضمانات المركز في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وكذلك في الاجراءات الدولية الضرورية الاخرى .

Digitized by UNOG LIBRARY

وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم (A/33/L.6) بشأن امكانية عقد مؤتمر أو مؤتمرات دولية تحت اشراف الامم المتحدة ، بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، فاني اود ان اؤكد وجهة نظر حكومتي التي تم تقديمها الى الامين العام في الرابع من آب/اغسطس ١٩٧٨ في الوثيقة (SC/78/221) بشأن الاعتراف بأهمية التعاون الدولي من اجل تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة الذرية والمشاركة النشطة في الدراسات التي يجرى القيام بها الآن في المحافل ذات الصلة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، بهدف مزيد من التعزيز لمثل هذا التعاون الدولي . وترى حكومة اليابان انه ينبغي على جميع الدول المهتمة ان تواصل تركيز جهودها لانجاز الدراسات المشار اليها ، ان عقد مؤتمر دولي ، تحت اشراف الامم المتحدة ، من اجل نفس الغرض ، قبل الحصول على النتائج الكاملة لهذه الدراسات ، قد يؤدى الى ازدواجية لا لزوم لها في الجهود الدولية . ان الحكومة اليابانية لا تؤيد عقد مثل هذا المؤتمر ، حتى لو القصد من اقتراح عقد مثل هذا المؤتمر جديرا بالثناء .

لقد اكد المدير العام ايكلوند مرارا في بيانه امام المؤتمر العام للوكالة وأكد في بيانه اليوم ، ان برنامج الوكالة للمساعدة التقنية اصبح حجر الزاوية في انشطة الوكالة . فالوكالة لديها الآن برامج مختلفة ، مثل خدمات الخبراء ، والمنح ، والتدريب ، وتقديم الاجهزة في مثل هذه الميادين مثل استخدام الاشعاعات والنظائر المشعة في الطب وفي الزراعة والصناعة وعلوم الحياة . وهناك انجازات كبيرة حققتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل من هذه البرامج ، وقد تعاون بلدى بنشاط مع الوكالة من خلال مثل هذه الانشطة كتوفير خدمات الخبراء .

وفي آب/اغسطس هذا العام ، دخلت اليابان في اتفاق تعاوني اقليمي يهدف الى النهوض بالتعاون في البحث وضمانه ، والتنمية والتدريب في العلوم الذرية والتكنولوجيا ، وبصفة خاصة في مجال استخدام الاشعاع والنظائر المشعة بين الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المناطق الآسيوية والمحيط الهادئ والشرق الاقصى . وهكذا ، فان بلدى ، كدولة آسيوية متقدمة في مجال الطاقة الذرية ، تخطط الاشتراك في عدد من المشروعات المبنية على الاتفاقية الآنفة الذكر وبصفة خاصة في المشروعات الاقليمية التي تلبي احتياجات البلدان الآسيوية ، وان تسهم في بحث عن تنمية الطاقة النووية والتعاون التقني في آسيا .

Digitized by UNOG LIBRARY

يجب الا ننسى ان نعترف بأن الوكالة لم تقم فقط بتأدية انشطة مختلفة تغطي كلا من تنمية الطاقة الذرية واستخدام الطرق النووية في اغراض الطاقة النووية وغيرها . ولكنها ايضا لعبت دورا مركزيا في مراقبة الامان وتطبيق الضمانات . وهذا الجزء الاخير من انشطة الوكالة يتساوى في الاهمية مع الجزء الاول وأود ان اؤكد هنا انه الى جانب توسيع مثل هذه الانشطة ـ مثل المساعدة التقنية ـ فان انشطة مراقبة الامان والضمانات يجب ان تحسن وتعزز ايضا .

وأخيرا لا حاجة الى القول بأن الادارة الوظيفية والفعالة للوكالة يجب ان تكون مضمونة ولهذا الغرض فان سهولة تأدية مجلس الادارة لوظائفه كهيئة تنفيذية تتناول الادارة العملية للوكالة يجب ان تكون مضمونة . واعتقد ان الاتجاه الاخير الى اضفاء الطابع السياسي ينيغي تحاشيه تماما .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد هاندل (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تناول وفد تشيكوسلوفاكيا للمداولات الخاصة بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقوم على اساس ان هذه الوكالة من اهم وكالات الامم المتحدة التي تضطلع بمسؤولية كبرى لتنمية التعاون المفيد بين الدول في ظروف التعايش السلمي من اجل الانفراج الدولي ودعم السلم العالمي . وفي نفس الوقت انها المنظمة التي تضطلع بمسؤولية لا غنى عنها تتمثل في مراقبة تطبيق الضمانات الدولية المتفق عليها ، وذلك للحيلولة دون انتشار الاسلحة النووية في عملية التنمية السلمية للطاقة الذرية .

ان هذه المهمة الكبيرة للوكالة قد وضحت ، منذ عدة اشهر ، خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . ان نشاطات عديدة للوكالة في هذا الصدد ، يجب ان تلعب دورا ايجابيا في الجهود من اجل انهاء سباق التسلح ، ومن اجل التوصل الى نزع سلاح كامل وشامل . ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي محفل تعكس انشطته اليومية ، العملية المهمات المعاصرة التي تتمثل في بسط دائرة الانفراج من المجال السياسي ، الى الميادين العسكرية ، والتوصل الى تقدم حقيقي وخاصة في مجال نزع السلاح النووى .

اود ان اغتنم هذه المناسبة لكي اؤكد اهمية الاقتراح المقدم من الاتحاد السوفياتي لدعم ضمانات الامن للدول غير النووية التي تتحدث عنها اللجنة السياسية التي تتناول القضايا السياسية والتي تطلب اعتماد هذه التدابير حتى تضمن ان الدول النووية لن تستخدم اسلحتها النووية ضد دول تخلت عن هذه الاسلحة ، ولن تنشرها فوق اراضيها . وليست هناك حاجة الى ان نجلو ضرورة اتخاذ تدابير لعدم انتشار اسلحة نووية ، ولتوفير الظروف لنزع السلاح النووى . ان هذه التدابير سوف تكون لها - دون شك - آثار ايجابية على انشطة الوكالة .

لقد تابعنا باهتمام البيان التمهيدى الشامل والواضح الذى تقدم به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد سيجفارد اكلوند حول نشاطات الوكالة في الآونة الاخيرة . اننا نغتبط اذ نلاحظ ان جهود الوكالة والدول الاعضاء من اجل ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية وتنمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وكذلك البحث عن وسائل تساعد - بأكبر قدر ممكن من النجاعة - الدول النامية في هذا المجال ، لا تزال تشكل الاهداف الرئيسية لكافة النشاطات التي تسعى اليها الوكالة . اننا نعتقد انه بالنسبة الى كافة هذه الجوانب الاساسية لهذه الانشطة يجب على الوكالة ان تحظى بالدعم الدائم من جانب الجمعية العامة للامم المتحدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

اننا نشاطر الرأى الصحيح - على الاقل في المستقبل القريب - ان تنمية الطاقة النووية تمثل المنهج الواقعي الوحيد للوفاء باحتياجات الطاقة المتزايدة على الصعيد العالمي . بالنسبة الى تنمية التعاون الدولي ، فان الوكالة تقوم بالوفاء بهذه الرغبة المعاصرة بطريقة ناجحة وبناءة .

رغم ذلك فاننا نعتقد انه من الملائم ان نشير الى بعض المشاكل العصرية والملحة جدا .

ان الوكالة ، كجهاز تنفيذى لاتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، يجب ان تمارس دائما حقوقها ، وأن تنفذ واجباتها في ميادين الاشراف والضمانات . ان النتائج الايجابية التي تم تحقيقها في هذا الصدد تصبح ضعيفة طبعا لان بعض الدول التي وقعت على اتفاقية عدم الانتشار ، لم تنه بعد مفاوضاتها ولم توقع اتفاقيات الضمانات مع الوكالة .

في هذا العام ذكّرنا بأن سنوات عشر قد انصرمت منذ اعتمدت الامم المتحدة اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية وفتحت للتوقيع في عواصم الدول الثلاث المودعة . ورغم ان الاتفاقية لم تصبح بعد عالمية ، الا انه يجب ان ينظر اليها على انها وسيلة ذات اهمية لا مثيل لها .

لذلك ، لا يمكن اغفال حقيقة انه ليس فقط دولتان نوويتان ، وانما كذلك هناك دول تقتني بالفعل مواد نووية ، وقوة تكنولوجية تمكنها من انتاج اسلحة نووية ، لم تنضم بعد الى الاتفاقية . من الطبيعي ان هذا الظرف يسبب قلق كافة القوى المحبة للسلم في العالم . ولذلك فان تشيكوسلوفاكيا وكذلك الدول الاشتراكية الاخرى ، تبذل جميع جهودها لتحقيق عالمية المعاهدة ، وهو هدف يجب ان تسعى اليه كافة الدول .

اننا نرى ان هذه المسألة اصبحت احدى المسائل الاساسية في مداولات المؤتمر الثاني لاطراف اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، المزمع عقده في ١٩٨٠ . ان هذا المؤتمر يجب ان يعد له اعدادا كاملا حتى يمكنه التوصل الى افضل النتائج العملية . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية مستعدة للقيام بدور نشيط في هذا العمل . اننا نرحب كذلك بعزم الوكالة على اعداد الوثائق الضرورية اللازمة لذلك المؤتمر .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، ترحب بالتحسينات العديدة في تنظيم اجهزة الوكالة التي تمت اخيرا بالنسبة الى اعمال الوكالة في ميدان الضمانات والاشراف . اننا نثق ان فاعلية نشاطات الوكالة في هذه المجالات سوف تدعم ، كذلك ، عن طريق اعادة تنظيم جهاز

Digitized by UNOG LIBRARY

الضمانات ، وخاصة انشاء قسمين للتفتيش ، وقسم لمعالجة البيانات والمعلومات حول الضمانات . اود ان اؤكد - كذلك - على ضرورة تعزيز واستكمال هيئة الموظفين في القسم المعني بتقييم فعالية الضمانات .

من المؤسف انه من الضروري ، ان نتخذ موقفا منتقدا من الوضع الخاص باتفاقية الضمانات مع الاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية ودوله الخمس الاعضاء غير النووية ، والتي اصبح ابرامها وتنفيذها مهمة عسيرة لامانة الوكالة . نظرا لوجود عدد كبير من تسهيلات الطاقة النووية القائمة والتسهيلات المتصلة بدورة الوقود في تلك البلدان ، وكذلك حقيقة ان المفاوضات التي تجرى بين الاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية ودوله الخمس غير النووية والوكالة الدولية للطاقة النووية لم تحقق تقدما مرضيا منذ ١٩٧٢ ، فان هذا الموضوع يكتسب اهمية متزايدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

ويمكن أن يلاحظ في نواح عديدة من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية انها قد تقدمت تقدما ملحوظا وبنجاح . ونحن نقدر التقدم الذى تم تحقيقه في انشاء مراكز اقليمية متعددة القوميات لدورة الوقود النووى ، وفي ميدان الابحاث لدورة الوقود النووى ، وفي ميدان التفجيرات السلمية النووية ، وكذلك في مجال الحماية الطبيعية من المواد النووية والحماية من التسهيلات النووية . وفي هذا الصدد ، فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ترحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لعقد اتفاقية بشأن الحماية المادية من المواد النووية ،والتي ستصبح أداة هامة تمنع الخطر الناجم عن الارهاب النووى الذى يجب ان يعتبر جريمة بموجب القانون الدولي بكل مايترتب عليها من اثار. ومن المرغوب فيه ، ان اكبر عدد ممكن من دول العالم يجب ان يشترك في تلك الاتفاقية بما في ذلك تلك الدول التي ليست أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

اننا نعتبر ايضا ان انشطة الوكالة في مجالات البحث العلمي والتقني وكذلك النظام الدولي للاعلام النووى ،تمثل اهمية كبرى . ولقد تاكد ذلك ايضا بحقيقة ان ٥٠ دولة اعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية و١٣ منظمة دولية تشارك حاليا مشاركة تامة في هذا النظام .

كذلك فانه يجب ايلاء عناية خاصة لتقديم المعونة التقنية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،في مجال تخطيط وتنفيذ برامج الدول الاعضاء المتصلة بتطوير الطاقة النووية . ونحن نؤكد تماما انه في اية حالة لا يمكن للمساعدة التقنية ان تصبح طريقا لانتشار الاسلحة النووية . ولذلك فاننا نطالب باعتماد نظام فعال للضمانات ،وخاصة فيما يسمى بالمجالات الحساسة ،في اطار دورة الوقود .

ان تشيكوسلوفاكيا تسهم بأقصى ما تملك من جهد في تنفيذ البرنامج المشار اليه . وفي المؤتمر العام الثاني والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقد قدمت حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، العرض الذى يقضي بأنها في عام ١٩٧٩ سوف تمنح خمس منح دراسية طويلة المدى للدراسة في جامعات تشيكوسلوفاكيا ، واربع منح مدة كل منها سنة واحدة للدراسة في معاهد تشيكوسلوفاكيا الاكاديمية للعلوم ، او اية معاهد اخرى للبحوث ،ضمن برنامج تشيكوسلوفاكيا النووى ، وذلك الى جانب المساهمات المالية لثلاث منح دراسية اخرى مدة كل منها سنة واحدة ممولة من صندوق برنامج الامم المتحدة للتنمية . وعلاوة على ذلك ، فان تشيكوسلوفاكيا تقدم مساهمة مالية قدرها ٣٠٠ الف كراون تشيكوسلوفاكي لصندوق المساعدة التقنية .

Digitized by UNOG LIBRARY

واسمحوا لى ان اذكر بأن تشيكوسلوفاكيا هي صاحبة فكرة ان المساعدة التقنية يجب ان تمنح على انها امر له اولوية قصوى بالنسبة الى البلدان الاقل نموا من الناحية الاقتصادية.

ويتضح مما قلته هنا ، بل ويتضح اكثر من التزامنا طويل المدى بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما يتضح كذلك من اسهامنا الفعال في عمل هذه الوكالة ،وفي مجلس محافظيها وفي الاجهزة الاخرى ، ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد أولت ولا تزال تولي اهتماما كبيرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولدعم عملها . ونحن نقدر بطريقة ايجابية مجالات انشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبصفة خاصة تلك الانشطة التي تدعم فكرتي التعاون المتبادل وتطوير الاقتصاديات القومية للدول الاعضاء ، مما يسهم في تعزيز الامن الدولي ونزع السلاح ودعم السلم الدولي . وبهذه الروح فاننا نؤيد ايضا تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى عرضه اليوم على الجمعية العامة مديرها العام السيد سيجفارد اكلند . ونحن مقتنعون بأن هذه الاتجاهات الايجابية في عمل الوكالة سوف تستمر وتسود ، وسوف تصبح القوة الدافعة لتلك المنظمة الهامة .

السيد كوميفس (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد درس الوفد الهنغارى باهتمام وعناية شديدين تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،ويشعر بأنه يعكس بطريقة كافية المدى العريض لانشطة تلك الوكالة الهامة . واود ان اعرب عن شكر وفد بلادى وتقديره للمدير العام السيد سيجفارد اكلند لبيانه القيم والمثير الذى قدم به تقريره .

وفي رأى وفد بلادى ،فان دور واهمية الوكالة سوف يزدادان بصفة مستمرة في مجالين رئيسيين هما : الدور الملحوظ في دعم التعاون الدولي من اجل الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ،والاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بالضمانات اللازمة لنظام منع الانتشار . وقد يكون من الصعب الا نلقى مزيدا من التاكيد على اهمية هاتين المهمتين ، ذلك لانهما مرتبطتان ارتباطا كبيرا بمشكلات التنمية ،والامن والسلم الدوليين .

وفيما يتعلق بتطوير وتوسيع التعاون الدولي في استخدامات الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، فانه يكفي ان نشير الى موقف الطاقة في العالم اليوم والى النمو المتزايد والملحوظ في طلبات الطاقة . ان المسألة التي نوقشت مرارا اكثر من غيرها ، وهي مسألة الفائدة العائدة من الطاقة النووية ،انما تثار في اطار جديد كنتيجة لزيادة اسعار البترول وغيره من انواع الوقود الاخرى . ولذلك ، ليس من قبيل الصدفة ،انه خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٧ فان القدرات النووية القائمة قد ازدادت

Digitized by UNOG LIBRARY

الى ١٠٠ ٠٠٠ ميجاوات، وهناك مشروعات لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ ميجاوات تحت الانشاء او في مرحلة متقدمة من التخطيط، ولا يزال الوضع الحالي - كما ذكره السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية - يعتبر ظاهرة عابرة. ورغم الاهتمام الحالي الكبير للاستخدام الامثل لموارد جديدة ومتجددة للطاقة، فانه ينبغي ان تواكبه زيادة في انتاج الطاقة النووية. وفي هذا الاطار، فاننا نعتقد ان اقتراح الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بالاندماج النووي كمصدر هام للطاقة في المستقبل ينبغي ادراجه في اطار المؤتمر الدولي المقترح لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ان المؤتمر العلمي الذي عقد في سالزبورغ في العام الماضي، قد لعب دورا هاما في زيادة التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وان الوفد الهنغاري يؤيد الخطة الرامية الى عقد مؤتمر في عام ١٩٨١ او ١٩٨٢ مشابه لذلك المؤتمر الذي عقد في سالزبورغ بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وايا كان تواضع، برنامج المعونة التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فانه يعتبر جزءا هاما للغاية من انشطة الوكالة. واود ان اذكر نقطتين في هذا المضمون: أولا، ان المعونة التقنية والضمانات ينبغي ان يسيرا جنبا الى جنب، وثانيا، ينبغي ايلاء اهتمام خاص للوفاء باحتياجات الدول النامية. ان هنغاريا، من خلال وسائلها المتواضعة، ترغب في ان تواصل اسهامها في نشاط المساعدة التقنية للوكالة.

ان هنغاريا، كطرف في معاهدة منع الانتشار، تعلق اكبر قدر من الاهمية على نشاط الوكالة في مجال الضمانات. وان وفد بلادي ليشعر بالارتياح اذ يلاحظ ان عددا من البلدان قد وقعت على اتفاق الضمانات مع الوكالة، كما ان عدد الدول التي صدقت على معاهدة منع الانتشار او انضمت اليها قد ازداد الى ١٠٤ دولة. ونحن نرى انه من بين الاعمال الهامة ضرورة القضاء على اي مزيد من التاخير في تطبيق الاتفاقات المتعلقة بالضمانات والتي ابرمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ان الوفد الهنغاري يعتبر ان مسألة دعم نظام منع الانتشار، وضمان طابعه الدولي، تعتبر مسألة ذات اهمية اساسية، وذلك لان منع المزيد من انتشار الاسلحة النووية سوف يكون من شأنه دعم السلم والامن الدوليين وسوف يخلق مزيدا من الظروف الملائمة لزيادة التعاون الدولي في استخدامات الطاقة النووية للاغراض السلمية. وفي اطار هذا المضمون فاننا نقدر ونرحب ونؤيد الاقتراح المعنون "عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز ضمانات امن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية" والذي قدمه الاتحاد السوفياتي خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

Digitized by UNOG LIBRARY

ان العلاقة بين نشر التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية ، ونظام الضمانات بالاضافة الى المهام التي تضطلع بها الوكالة قد احتات مركزا بارزا في الوثيقة الختامية التي وافقت عليها الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح .

ان الوكالة عليها أن تلعب دورا كبيرا في اعداد المؤتمر الثاني لاستعراض معاهدة عدم الانتشار المزمع عقده عام ١٩٨٠ ، لكي يتوصل الى تحقيق أهدافه ،وفي هذا الصدد ، فاننا نود أن نعرب عن رغبة الوفد المجرى في أن يؤدى التحضير لهذا المؤتمر الى انضمام عدد أكبر من الدول لمعاهدة عدم الانتشار .

وكاحدى الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار ، فان هنغاريا التي تعتبر فقيرة في موارد الطاقة ، ستقوم حاليا ببناء أول مفاعل للطاقة النووية ، وتهتم باقامة علاقات وثيقة مع الوكالة وتقوم بجهد نشط في أعمالها والدليل على ذلك أن بلادى عضو في مجلس المحافظين ، وعلى هذا الأساس فانه قد تم اقامة تعاون مثمر وواسع بين هنغاريا والوكالة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فان ٢٣ من الخبراء الاجانب الذين ذهبوا الى هنغاريا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي في اطار البرنامج الذى نظمته الوكالة لدراسة الحماية من الاشعاعات ، والطرق المستخدمة لمعالجة الفضلات النووية وتخزينها والتخلص منها فانني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن ارتياح حكومتي للعلاقات القائمة بين هنغاريا والوكالة ، ونعرب عن استعدادنا دائما لمواصلة هذا التعاون .

ان وفد هنغاريا قد رحب بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.5 الذى قدمه وفد العربية السعودية ، وفيما يتعلق بالفقرة الخامسة من منطوق مشروع هذا القرار الخاصة بتوسيع نطاق مجلس محافظي الوكالة ، فاننا كنا نفضل أن تستخدم العبارات التي وردت في قرار الدورة ٢٢ العادية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومع ذلك ، فان وفد هنغاريا اذ يقدر أنشطة الوكالة ، يقرر ثقته في عملها في المستقبل . وهو على استعداد لتأييد مشروع القرار ، ويأمل أن يحظى تقرير نشاط الوكالة بالاتفاق العام في الرأى .

السيد جيلونيك (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : باسم الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية ، أريد أن أشكر السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد سيجفارت اكلاند على تقريره المفصل والشامل عن الاعمال التي قامت بها الوكالة خلال سنة ١٩٧٧ . وتعقيبا على هذا التقرير أريد أن أؤكد الدعم المطلق للدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية لأنشطة الوكالة . هذه الانشطة التي تراها الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية أساسية بالنسبة للجهد الدولي الرامي الى تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في نطاق سياسة تهدف الى عدم الانتشار .

ان الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية قد استمعت ببالغ الاهتمام الى البيان الذى تقدم به المدير العام والى تحليله الى الاتجاهات الحالية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ان هذه الدول تشعر بقلق المدير ، وتشاطره اياه ، اذ أن الفوائد التي تنجم عن استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية يجب أن يتم الحصول عليها طبقا لسياسة فعالة لعدم الانتشار . وان الوكالة قد لعبت في الماضي دورا هاما ، ستواصله من أجل التوصل الى مستوى عال من التعاون ، والاشتراك الدولي الضروري من أجل تحقيق الهدف المنشود .

وكما أوضح المدير العام ، فان الوكالة قد وسعت أكثر وأكثر من أنشطتها في مختلف جوانب استخدام الطاقة النووية ، وان الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية ترغب من جديد في أن تؤكد مدى امتنانها للوكالة ، ازاء العمل الذى قامت به وخاصة في مجال الطاقة النووية ، وفي مجال الحماية من الاشعاعات . وان هذه الدول لتعترف بالاهمية التي تنتج عن تبادل المعلومات النووية عن طريق الوكالة ، وكذلك المساعدة التي توفرها الوكالة في مجال استخدام النظائر المشعة في المجال الطبي ومجال الصناعة وغيرها من المجالات الهامة الاخرى . وانها لتدرك الدور الهام الذى سيقوم به المركز الدولي للوكالة في فيينا والذى سيؤدي الى النهوض بتقدم الفيزياء النظرية . كما تؤيد هذه الدول الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة من أجل النهوض بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات التقنية في مجال المفاعلات النووية المتقدمة ، وكذلك في مجال التطور المقبل للطاقة النووية .

والوكالة اذ توفر الاجهزة الملائمة لتبادل المعلومات المتقدمة في المجال النووى ، فانها قد دلت بذلك على قدرتها كمنظمة تستطيع أن تقدم اسهاما فعالا في المناقشات على المستوى الدولي بشأن المسائل النووية ، وذلك بتوفير مساعداتها حتى يجرى النقاش على أساس واضح وموضوعي .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان دول المجموعة الاوروبية تعرب عن ارتياحها للاجراءات التي اتخذت من أجل الحماية البدنية للاشخاص . وحيث أنه قد تم الحصول على اتفاق عام في الرأى حول مدى هذه الاتفاقية في اجتماع أيلول/سبتمبر الماضي ، فان المجموعة الاوروبية تأمل في الابرام السريع لهذه الاتفاقية .

ان برنامج الوكالة قد اكتسب سمعة طيبة على مر السنين في مجال نقل المعلومات التقنية ونقل الخبرات في المجال النووى . ان دول المجموعة الاوروبية تعرب عن ارتياحها للاجراءات التي اتخذت من قبل الوكالة وذلك بقصد النهوض بتطبيق هذا البرنامج الهام الذى ستواصل دول المجموعة الاوروبية مشاركتها فيه .

ان هذه الدول تولي أهمية كبيرة للدور المركزى الذى تلعبه الوكالة في مجال تنمية وتطبيق سياسة دولية بشأن عدم الانتشار وذلك عن طريق التطبيق الفعلي للضمانات . ان دول المجموعة الاوروبية تريد أن تؤكد من جديد دعمها لتطبيق الضمانات من قبل الوكالة من أجل أن يتم تطوير الطاقة النووية دون أية عرقلة وذلك طبقا للاغراض التي سطرتها .

ان تطبيق الاتفاقية الخاصة بالتحقق من عدم انتشار الاسلحة النووية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الاوروبي للطاقة الذرية ودول الاتحاد الاوروبي التي لا تمتلك الاسلحة النووية ذلك الاتفاق الذى يغطي عددا من المنشآت النووية أكثر مما ورد في أية اتفاقية للضمانات قد أحرز تقدما كبيرا . وطبقا لهذه الاتفاقية ، فان عددا من المنشآت الحساسة والمعقدة من طراز لم يسبق أن شملته ضمانات الوكالة هو الآن خاضع لضمانات معاهدة عدم الانتشار . وان غالبية اجراءات المراقبة الاكثر تفصيلا بالنسبة لمختلف المنشآت قد تم اعدادها .

Digitized by UNOG LIBRARY

كما يجب علينا أن نشير الى أن الدولتين النوويتين في المجموعة الاوروبية المشتركة قد قبلتا بتطبيق ضمانات الوكالة على اراضيهما . وان هذه الترتيبات وكذا العرض المماثل المقدم من الولايات المتحدة الامريكية تمثل خطوات فعّالة في مجال النهوض بسياسة شاملة لعدم الانتشار لانها ستمكن من جمع الخبرة العملية لجميع الأطراف المعنية ، وأيضا لانها ستتجنب أى انطباع بوجود الاستعمالات السلمية للطاقة النووية ، وهي الامتيازات التي لا يتضمنها مبدأ عدم الانتشار . ونحن نأمل أن يتبع هذا المثل الذى وضعته هذه الدول ستتبعه الدول الاخرى الحائزة على الاسلحة النووية .

ان الدول الأعضاء في المجموعة الاوروبية ترجو بمبادرة الوكالة من أجل استكمال نظامها الحالي في الضمانات وذلك عن طريق اعداد برنامج لتخزين البلوتونيوم على المستوى الدولي طبقا لاحكام قانونها . وان هذا النظام سيتيح ضمانا اضافيا للمجتمع الدولي يقضي بأن البلوتونيوم المشتق من النشاطات النووية للأغراض السلمية لا يحوّل الى الأغراض العسكرية بينما يبقى متاحا للدول في نطاق سياستها الوطنية في مجال الطاقة .

واننا نرجو بأن الوكالة شكلت محفلا في نواحي كثيرة وقدمت اسهامات مهمة وجوهرية في مناسبات كثيرة في التقييم الدولي لدورة الوقود النووى . ان هذا التقييم المفتوح لجميع الدول المعنية قد أتاح الفرصة المفيدة لدراسة مختلف العناصر التقنية والاقتصادية والمؤسسية المتعلقة بالتطوير الاضافي للطاقة النووية طبقا لأهداف عدم الانتشار . وان مشاركة الوكالة ، أيضا تمكن الدول الأعضاء التي لا تشارك مباشرة في تقييم دورة الوقود النووى من أن تكون على علم بما يجرى في هذا الامر . وقد لاحظنا ببالغ الارتياح ان المناقشات الجارية الآن واقعية وعملية ونأمل أن يتوصل برنامج التقييم الى تحديد الاجراءات التقنية والمؤسسية التي تستطيع ان تحظى بالتأييد الواسع .

ان الوكالة ستلعب دورا هاما في عدد من المؤتمرات المقبلة التي تتيح الفرصة لاجراء مناقشات على المستوى الدولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وان المؤتمر العام الاخير لبرنامج التقييم من المحتمل أن يعقد في بداية ١٩٨٠ . وان مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار

Digitized by UNOG LIBRARY

سيعقد بعد ذلك بوقت قصير . وتخطط الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤتمرا آخر من نوع سالزبورغ بشأن الطاقة النووية ودورة وقودها النووي في ١٩٨١ أو ١٩٨٢ . ونعتقد ان هذه المؤتمرات ستعطي الفرصة الكافية لكل شخص لمناقشة جميع المسائل الوثيقة الصلة والمرتبطة بتطوير الطاقة النووية بما في ذلك المشاكل الخاصة بالدول النامية .

في ختام كلمتي ، أود أن أعرب عن أملي في أن تواصل الوكالة أعمالها وذلك لصالح التنمية الاضافية للاستخدام السلمي للطاقة النووية . ان الوكالة تحت القيادة الحكيمة للسيد اوكلند قد دللت على قدرتها على القيام بالمهام العديدة في الماضي ، وبينت أن بامكانها ان تلعب دورا اوسع في المستقبل .

السيد كورهونين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه المناسبة لكي أعرب عن تقدير وفد بلادي للسيد أوكلند وذلك لتقديمه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ان بيانه اليوم وكذلك تقريره ــ كما تعودت هذه الجمعية ــ موضع ثناء ويدلان على قيامه بالمهام الجسيمة التي تتطلبها الوكالة . فأود أن أشكر السيد أوكلند وموظفيه على عملهم .

وفي عدد متزايد من الدول ينظر الى الطاقة النووية على أساس أنها عنصر حيوي في بحثها عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونظرا لان التقنيات والمواد النووية موزعة بطريقة غير عادلة فان الوصول الى الطاقة النووية قد أصبح مسألة دولية رئيسية . ولكن في نفس الوقت هناك وعي متزايد بأن انتشار التقنيات النووية لا يجب ان يؤدي الى انتشار الأسلحة النووية ، لان ذلك يثير اخطارا على السلم والأمن الدوليين .

ان دور الوكالة الدولية للطاقة النووية يتمثل في دفع التطبيق السلمي للطاقة النووية مع ضمان أن هذه التطبيقات لن تستخدم بشكل يؤدي الى أغراض عسكرية . ومن وجهة نظر وفد بلادي ، فان استخداما أوسع للطاقة النووية ومنع انتشار الاسلحة النووية يمثلان اهدافا تكميلية وليست متعارضة وتجب متابعتهما في نفس الوقت . واننا نرى أن هذا المبدأ الاساسي ينعكس بطريقة صحيحة في أعمال الوكالة . وبالاضافة الى انتشار المنشآت النووية السلمية ، فان تقدم التقنيات النووية

Digitized by UNOG LIBRARY

يشكل تحديات جديدة للوكالة . ان حجم المشاكل التي توجد أمام الوكالة قد ظهرت في البيان الذى تقدم به السيد أوكلند في المؤتمر الثاني والعشرين للوكالة ، وكذلك في العرض الذى قدمه اليوم . وفي تقديم برنامج الوكالة بالنسبة الى أعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٤ . ان دعم نظام ضمانات الوكالة ضرورى لمواجهة تطوير التقنيات النووية . ان وفد بلادى متأكد أن ميزانية الوكالة لعام ١٩٧٩ قد اعتمدت بشكل يدعم قدرتها على المراقبة حتى يمكنها أن تبقي على مستوى مسؤولياتها المتعاظمة.

ان وفد بلادى يلاحظ كذلك بارتياح ان عدد اتفاقات الضمانات بين الوكالة والموقعين على اتفاقية عدم الانتشار قد ازداد خلال السنة المنصرمة . واننا نحث الدول غير النووية الأطراف في الاتفاقية . والتي لم تعقد بعد اتفاقات ضمانات على أن تكثف جهودها لتنفيذ هذه الاتفاقات *.

كذلك ، فان تدابير أخرى بهدف دعم معاهدة عدم الانتشار يبدو أنها تتقدم بطريقة ملائمة . ان مشروع اتفاقية حول الامن الطبيعي للمواد النووية من المتوقع ان يبرم خلال النصف الاول من العام القادم . ان فكرة ادارة البلوتونيوم على المستوى الدولي فكرة تتم دراستها وتطويرها .

ان المنجزات الماضية للوكالة الدولية للطاقة النووية لا يمكنها الا أن تدعم ثقة وفد بلادى بأى دور الوكالة يمكن أن يزيد تدعيمه وأن الوكالة سوف تبقى الوسيلة التي لاغنى عنها للمجتمع الدولي في مجال الطاقة النووية .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : لن يكون من المبالغة اطلاقا ان نقول ان استخدام الانشطار الذرى كمصدر للطاقة يعتبر من اكبر واهم انجازات العبقرية العلمية في عصرنا هذا . فقد فتح امام البشرية مجالات لم تكن تعرفها حتى الان في البحث واستخدام ارضنا والفضاء الخارجي والكواكب السماوية الاخرى . وفي الوقت الحالي لانستطيع ان نتكلم عن مثل هذا الا كامكانيات نظرية وذلك لان مبدأ الانشطار الذرى نفسه قد يؤدى بدوره الى اخلاء كوكبنا ،بالكامل من كل شيء حي . ولذلك ينبغي على الدول الاختيار بين زيادة تهديد حرب نووية عالمية خلال جولة جديدة من التطوير النوعي والكمي للاسلحة او بين الانتقال الى خطوات تدريجية نحو الحد من الاسلحة ونزع السلاح واستخدام الذرة بعد انشطارها للاغراض السلمية دون سواها . واى انسان ذى عقل مفكر ويدرك مسؤوليته لا يمكنه الا ان يختار البديل السلمي ،ومع ذلك فلا يكفي ان نعترف بذلك بالكلمات فحسب . ان كل دولة ملتزمة امام شعوب العالم بأن تسهم في تقليل تهديد الحرب النووية .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تسلم بأن كل زيادة في انتشار الاسلحة النووية او بعبارة اخرى ان زيادة عدد الدول المنتجة للاسلحة النووية لا يؤدى الا الى زيادة تهديد السلم والامن الدوليين . ان امن اية دولة لا يزداد بالحصول على الاسلحة النووية او انتاجها بل على العكس من ذلك فان دولا اخرى قد ترى انها مضطرة من جانبها الى ان تحصل على نفس هذه الاسلحة وهذا سوف يعطي دفعة جديدة الى سباق التسلح . ومن هنا فان بلادى قد انضمت الى الدول الـ ١٠٤ الاطراف في معاهدة عدم الانتشار النووى والى الدول التي رفضت طوعا الحصول على اسلحة نووية . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد جعلت جميع انشطتها الخاصة باستخدام الطاقة الذرية تحت رقابة نظام الضمانات التي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تثبت بذلك انها لا تستخدم الطاقة النووية الا في الاغراض السلمية . واننا لا نعتقد ان نظام الضمانات هذا يعتبر نظاما تمييزيا لان هذه الضمانات تطبقها وكالة دولية والمبادىء التي وراء هذه الضمانات هي واحدة بالنسبة الى جميع الدول التي ليست لديها اسلحة نووية والتي ابرمت اتفاقا مع الوكالة . وفي نفس الوقت فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية كطرف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لها جميع الامكانيات التي تسمح لها بالتعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وبتلقي الوقود النووى وتبادل المعدات والمهمات والمعلومات وذلك ذو فائدة كبيرة لاقتصادنا الوطني .

Digitized by UNOG LIBRARY

لقد طرح علينا تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونستخلص من هذا التقرير ان هذه الوكالة التي نثني على اعمالها كل الثناء ، قد ضاعفت جهودها من اجل زيادة فعاليـــة اجراءات الرقابة التي تقوم بها اى زيادة نظام عدم الانتشار ودعمه وتعزيزه ،ومن ناحية اخرى تقديـم مساعدة متزايدة وتاييد متزايد للاستخدام السلمي للطاقة النووية . ونظرا لان هذا التطور يتمشـى تماما مع موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،فاننا نوافق على هذا التقرير ونعرب عن تقديرنا الى المدير العام للوكالة وعن امتناننا للاعمال التي اضطلع بها .

اننا نشعر بالقلق لان نظام عدم الانتشار لا يمكن اعتباره حتى الان نظاما دوليا ،ومن هنـــا فان حظر انتشار الاسلحة النووية فى المستقبل لم يستبعد بعد .

وكما أعلن ذلك المدير العام للوكالة السيد اكلند في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعيـة العامة فان ١٣ دولة ليست لديها الان الاسلحة النووية ولكن لديها مع ذلك مفاعلات نووية ومنشآت اخرى وهي ليست اعضاء في معاهدة عدم الانتشار . وفي ثمانية من هذه الدول الـ ١٣ جميع المنشآت النووية المهمة تخضع لنظام ضمانات الوكالة ومع ذلك لا توجد هناك حدود قانونية تمنع هذه الدول من الحصول على منشآت لا تنطبق عليها ضمانات الوكالة . وبالاضافة الى ذلك فان عددا كبيرا من هـذه الدول لديها بالفعل منشآت لا تخضع لهذه الضمانات . وذلك يعني في الواقع انه في الوقت الحالـي يوجد عدد من الدول ومن بينها اسرائيل وجنوب افريقيا ـ التي ادانتها الامم المتحدة مرارا وتكرارا لسياستها غير الانسانية ـ سوف تستطيع ان عاجلا او اجلا ان تنتج السلاح النووى وان تخلق بذلـك تهديدا جديدا للسلام . ويمكن ان نتساءل من الذى يستطيع ان يضمن لشعوب العالم ان هـذه الدول كما تزعم دائما ،لا تنوى استخدام الطاقة النووية الا في الاغراض السلمية ؟

اننا نعتقد ان هناك خطأ خطيرا . اذا افترضنا ان البديل النووى مازال ممكنا او انه يساهم في تعزيز الامن الوطني والدولي للدول ونود ان نوجه الاهتمام الى المسؤولية الجسيمة التي تقع على الدول التي تصدر التكنولوجيا النووية .

وبينما نرى ان غالبية الدول غير النووية والاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النوويـة

Digitized by UNOG LIBRARY

تطبق دون تحفظ نظام ضمانات الوكالة بالنسبة الى انشطتها النووية ، فاننا نشهد محاولات لتعطيل اعمال الوكالة وعرقلة مهام الرقابة التي تضطلع بها هذه الوكالة . واننا نرى ان الوقت قد حان لابرام الاتفاقات الضرورية لتكملة الاتفاقات التي ابرمتها الوكالة والدول الغربية الاعضاء في المجتمع الاوروبي للطاقة الذرية . فتثبت بذلك ان الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ التعهدات التي التزمت بها متوفرة لديها .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تقدم تأييدها لاية مبادرة ترمي الى تقليل خطر انتشار الاسلحة النووية او منع سوء استخدام الوقود النووى او التكنولوجيا النووية او الانشاءات ذات الطابع النووى لاغراض عسكرية . وبهذه الروح فاننا نؤيد ابرام اتفاقية دولية عن الحماية المادية للمـــواد والمنشآت النووية والشحنات النووية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان انشاء مراكز اقليمية متعددة القوميات لدراسة الدورة الكاملة للوقود النووى ، سيسمح بدوره بتخفيض خطر استخدام بعض الدول لليورانيوم في تصنيع الأسلحة . ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشترك في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى حتى تعزز نظام منع انتشار الأسلحة النووية . ومن ناحية أخرى ، فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشترك اشتراكا نشطا في التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية .

وفي الختام ، فان وفد بلادى يود ان يؤكد أن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تمنع الاستخدام للطاقة النووية في الماضي أو في الحاضر ، بل على العكس من ذلك فانها تشجعه . وان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستستمر في المستقبل في تقديم تأييدها لهذه الوكالة .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لمن دواعي السرور بالنسبة اليّ دائما ، أن أتمكن من تناول الكلمة أمام هذه الجمعية فيما يتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وان تقرير الوكالة الذى تم توزيعه مع الوثيقة A/33/145 ليدل كما جرت العادة على العمل الهام الذى انجزته تلك الوكالة فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي واحدة من أنجح المنظمات في منظومة الأمم المتحدة . وفي نطاق الموارد المتاحة لها فان الوكالة لها سجل طيب في مواجهة مسؤوليتيها الرئيسيتين ، وهما تنمية وتطبيق الضمانات المطلوبة في ظل معاهدة منع الانتشار والترتيبات الأخرى وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما في ذلك ، بصفة خاصة ، منح المساعدة التقنية للدول النامية .

ان التقرير يقدم الينا بيانا عن الأنشطة التي تم القيام بها بمعرفة الوكالة عام ١٩٧٧ ، ولذلك فانني لن أتكلم عنها طويلا هنا ، ومع ذلك فان بعض هذه الأنشطة تستحق اشارة خاصة . وفي هذا النطاق يمكن أن أدرج تقييم موارد اليورانيوم ، والدراسة بشأن الادارة الدولية للبلوتونيوم والوقود ، ومساعدة الوكالة في المفاوضات بشأن نص لاتفاقية حول الحماية البدنية من المادة النووية ، والدعم التنظيمي الذى قدمته الوكالة للبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى ، والعمل على الحماية والوقاية النووية للبيئة .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان دور وأهمية الوكالة سيزدادان خلال العقد القادم ،لأن دور الطاقة النووية سيزداد كذلك . ولقد تم القيام ببعض التوقعات التي تبين أنه على أساس الاحتياطيات المعروفة فان انتاج الطاقة من موارد غير قابلة للتجديد لن يلبي الاحتياجات المتوقعة ، وان المصدر الوحيد غير التقليدى للطاقة والذى طور واثبت صلاحيته ويمكنه ان يعوض هذا النقص هو الطاقة النووية . وحيث ان الاعتماد على الطاقة النووية لأغراض الطاقة يزداد ، فانه بالمثل تزداد مسؤوليات الوكالة .

ولا يمكن ان ننظر موضوع الاستخدام السلمي للطاقة النووية دون ان ننظر أيضا في منع انتشار الأسلحة النووية . وتعتقد الحكومة الاسترالية أن الانضمام العالمي الى معاهدة منع الانتشار، يمكن ان يقدم أكثر النظم السياسية الدولية فعالية لمنع مزيد من انتشار الاسلحة النووية ، وهي ترى أيضا ان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حاجة الى التأكد من الحصول الى التكنولوجيا النووية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وان التحدى الحالي الذى يواجهنا ، انما يتمثل في ايجاد الوسائل التي يمكن بها تطوير الطاقة النووية دون تعريض أهداف منع الانتشار للخطر . وقد اتخذت حكومتي بعض الخطوات لمواجهة هذا التحدى .

أولا ، فقد قررت في العام الماضي مواصلة تعدين وتصدير اليورانيوم الاسترالي لتوفير الامدادات من وقود اليورانيوم بأسعار معقولة للبلدان التي تحتاجها . ونظرا لاهتمامنا بمنع انتشار الأسلحة النووية ، فقد قررنا أن صادراتنا من اليورانيوم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ستقتصر على الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار ، ومن ثم فاننا نحترم المتطلبات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي التزمت بشروطها المعاهدات الثنائية الخاصة .

ثانيا ، اننا قد شاركنا بفاعلية في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى وفي الدراسة التي تمت في السنة الماضية . ان هذه الدراسة ترمي الى تطوير الطاقة النووية بطريقة تتلاءم مع أهداف منع الانتشار ، ويمكن ان تؤدى على سبيل المثال الى السيطرة الدولية على العناصر الحساسة في دورة الوقود النووى .

ان حكومة استراليا تعتقد أنها بهذه الاجراءات يمكن ان تسهم في خلق جو من الثقة من شأنه أن يشجع تجارة نووية مستقرة وتعاونا دوليا وثيقا في المسائل النووية ان اهتمامنا الأساسي ، هو التأكيد لجميع الامم — بما في ذلك من ليس طرفا في عقودنا لبيع اليورانيوم — بأن ما لدينا من

Digitized by UNOG LIBRARY

(السيد فلورين ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

اليورانيوم ومن المواد المشتقة منه سيستخدم فقط للأغراض السلمية . ومن الأفضل ان يكون هناك تعاون نووى في جو من الثقة ، وان تتم التجارة تحت ضمانات فعالة بدلا من عرقلة هذه المبادلات بالريبة والخوف . ونحن نتطلع الى مزيد من تطوير التدابير التعاونية التي تعتبر أمرا أساسيا للثقة ولعالم أكثر أمنا من الناحية النووية . ان حكومة استراليا ترى أن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية هام جدا في كل مجهود دولي في هذا المجال . وتلتزم حكومتي بالمشاركة في جهود الوكالة لتحسين وتطوير نظم الضمانات وتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وخاصة بالمساعدة التقنية .

ان وفد بلادى كان يرى دائما انه من الملائم أن القرارات التي تعرض تحت بند التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ينبغي ان تعتمد بالاتفاق العام في الرأى . ان هذا الاجراء يعكس التأييد العام الموجود بالنسبة الى أنشطة الوكالة . ويعتقد وفد بلادى أن جميع الوفود تشاركه هذا الرأى ، ولذلك فاننا نحث على ان تتخذ الاجراءات اللازمة للتمكن من اعتماد مشروعي القرارين المعروضين علينا بالاتفاق العام في الرأى .

وفي ختام كلمتي ، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد أوكلند الذى عرض التقرير السنوى للوكالة اليوم ، ونشكره على جهوده وعلى العمل الذى قام به موظفو الوكالة ، مما جعل من تلك الوكالة منظمة فعالة ، كما هي اليوم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أحيط الممثلين علما بأن النسخة المنقحة من مشروع القرار A/33/L.6 قد تم توزيعها الآن في الوثيقة A/33/L.6/Rev.1 .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد بيرسون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اود من خلالكم ان اهنئ السيد اوكلند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره القيم الذى قدم فيه انشطة الوكالة خلال ١٩٧٧ . ان كندا كعضو مؤسس في الوكالة ، قد ايدت دائما الوكالة من اجل انجاز هدفيها الاساسيين وهما : زيادة اسهام الطاقة النووية من اجل السلم والصحة والرفاهية في العالم كله ، وفي نفس الوقت ولاقصى حد ممكن ضمان ان الاستخدام السلمي للطاقة النووية لا يساعد على انتشار امكانية التفجيرات النووية . ولتحقيق ذلك ، فان الوكالة تشارك في عمليات التفتيش والتحقيق وفي نقل المعلومات في مجال الطاقة النووية بواسطة برامج المساعدة التقنية .

وانه ليسعدنا ان نرى التقدم الذى احرز بشأن الهدف الاول ، كما ورد في الفقرة ٥١ من التقرير التي توضح ان الزيادة في نفقات المساعدة التقنية في عام ١٩٧٧ كانت اكبر زيادة في تاريخ البرامج العادية . ولقد اسعد الحكومة الكندية ان ترى ان مزيدا من الدول قد انضمت الى معاهدة منع الانتشار ، وأن الوكالة قد وقعت اتفاقات للضمانات مع كثير من الدول في العام الماضي . وأود ان اقول ان كندا لتسهم مع دول اخرى اسهاما اساسيا في مجال بحوث وتطوير تقنية الضمانات .

ان حكومة بلادى ترى ان الفرص المتاحة امام الدول لتطوير برنامج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحصول على التجهيزات التقنية والمواد اللازمة لهذا الغرض ، يجب ان تتوازن مع وعي هذه الدول بمسؤولياتها لتجنب خطر انتشار امكانيات التفجيرات النووية . وانه لمما يسعدنا — وكما ورد ذلك في الفقرة ١٠ من تقرير الوكالة — ان تسهم الوكالة بشكل ايجابي في تقييم دورة الوقود الدولية . اننا نرى ان هذا التقييم الضرورى سوف يسهم في تحقيق اهداف الوكالة ، وذلك بزيادة تفهمنا ومعرفتنا بالتقنيات المختلفة لدورة الوقود النووى ومخاطر انتشاره . وسوف يكون ذلك مفيدا للدول التي لديها الآن برامج للطاقة النووية ، وكذا للدول التي تتوقع اقرار مثل هذه البرامج .

ونود ان نعرب عن قناعتنا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية — تحت القيادة الرشيدة لمديرها العام الموقر — سوف تواصل اداء دورها كاداة دولية فعالة ذات قيمة عالية للمجتمع الدولي بأسره .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يتيح لنا الفرصة مرة اخرى لدراسة مشكلة على جانب كبير من الاهمية بالنسبة الى

Digitized by UNOG LIBRARY

تلك الدول التي انخرطت بعزم على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعي ، والحقيقة ان الاستخدامات واسعة المدى للذرة في الاغراض السلمية ، مع ما تفتحه من آفاق مبشرة ، تثير اهتمام عدد كبير من الدول التي تبحث عن استجابات مناسبة للاحتياجات الضرورية لتنميتها . ان بعض حكومات الدول النامية قد أكدت دون اى لبس اختيارها الحازم لاستخدام الطاقة النووية لدفع نموها من خلال وسائل تعاون دولي عادل واسع المدى .

ان رومانيا ، بوصفها دولة اشتراكية نامية عازمة على الالتجاء الى استخدام الطاقة النووية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها ، تطالب بعزم بضمان الوصول الحر - دون عراقيل وفي ظروف مفيدة لجميع الدول - الى التقنيات المتقدمة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وترى ان لكل دولة الحق في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . ان هذا حق ثابت يرتبط ارتباطا وثيقا بسيادة الدولة واستقلالها وينبثق من حق كل امة في تطوير نفسها .

وبهذا المضمون ، فاننا نتصور دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العلاقات الدولية المعاصرة .

لقد اعربت الحكومة الرومانية بالفعل عن رأيها بشأن انشطة الوكالة خلال المؤتمر العام الذى عقد في فيينا في ايلول/سبتمبر الماضي ، وذلك بالتقدير التام لجميع انشطة الوكالة التي - كما كانت في الماضي - تستفيد من المقدرة المهنية والتجربة الثرية والخبرة الواسعة والالمام التام للمدير العام الموقر السيد سيجفارد اوكلند . واننا نؤيد بوجه خاص ، التدابير التي تتخذ لدعم جهود الدول الاعضاء ، وخاصة عن طريق برنامج المساعدة التقنية .

ويجب ان نلاحظ انه رغم هذه التدابير ، فان هناك عملا كبيرا يجب ان يتم حتى تستطيع الوكالة ان تستجيب بمستوى عال الى المطالب المشروعة للدول الاعضاء ، وخاصة الدول النامية ، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية . واننا نؤكد اننا لا نستطيع ان نؤيد الاتجاه الذى برز في السنوات الاخيرة لتوجيه انشطة الوكالة نحو تنفيذ مهمتها الرقابية على حساب وظيفتها الاساسية التي تتمثل في منح المساعدات التقنية وذلك للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية لمصلحة جميع الشعوب. ومثل سائر الدول ، فقد ابرزت رومانيا موقفها في هذا الصدد وتقدمت باقتراحات من اجل ايجاد توازن عادل بين جميع اشكال انشطة الوكالة . وفي رأينا ان الوقت قد حان لدراسة هذه الاقتراحات بعناية ، حتى يمكن متابعتها بالشكل المناسب .

Digitized by UNOG LIBRARY

وهناك وظيفة على جانب كبير من الاهمية للوكالة ، هي دعم وصول جميع الدول دون اية عراقيل - وخاصة الدول النامية - الى التقنية النووية والمواد والاجهزة وخاصة فيما يتعلق بادخال الطاقة النووية . وفي رأينا انه من الخطورة بمكان ان تكون مجموعة من الاكتشافات العلمية - خاصة في المجال النووى - قاصرة على مصلحة عدد محدود من الدول ، او ان تكون هدفا لسياسات استغلالية . ورغم الاسباب التي سبق ذكرها فان مثل هذه السياسات لا يمكن الا ان تضر بالمصالح المشروعة لدول اخرى ، وبشكل عام بالتعاون الدولي .

ان العلم بطبيعته تحكمه مبادئ سخية وانسانية ، ويجب ان يسعى العلم الى هدف اسمى وهو الرفع المستمر لمستوى الحياة المادية والاجتماعية والروحية للبشرية جمعاء . ولهذا فانه يتعين علينا ان نقضي على جميع اوجه التفرقة والقيود في انتشار المعارف العلمية والتقنية ، وأن نؤكد الوصول الحر لجميع الدول - وخاصة الدول النامية - الى ثمرات الثورة العلمية والتقنية المعاصرة . ان على التقنية الحديثة والعلم ، وخاصة في المجال النووى ، ان يلعبا دورا حيويا لاستئصال التخلف ودفع النمو الاقتصادى . ان الاهتمام الخاص بمنع انتشار الاسلحة النووية لا يمكنه ان يؤثر ، بل ويجب الا يؤثر على ممارسة الدول لحقها الثابت في تنمية برامجها لاستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . ولقد تأكد هذا المبدأ في الاعلان الذى اعتمدته الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وفي ضوء هذه المطالب فانه يبدو لنا ان الوقت قد حان بالنسبة الى الوكالة لكي تلتزم بطريقة حاسمة بتوفير ظروف افضل من اجل تعاون دولي منصف في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . وبصفة عامة فاننا نود ان تشترك الوكالة بأسلوب افضل في الجهود التي تهدف الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد عادل ومنصف . وهذه هي المهمة التي كرست الامم المتحدة نفسها لها منذ سنوات عديدة .

Digitized by UNOG LIBRARY

وبهذه الروح فقد اقترحت رومانيا وضع برنامج مفصل للعمل تحت رعاية الوكالة في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . وفي هذا الاطار نود أن نشير الى ماتم من تشكيل خلال الدورة الاخيرة للمؤتمر العام لمجموعة الـ ٧٧ داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان ذلك يمثل حدثا هاما نحييه بشدة ، ونحن متأكدون من أن هذا الحدث سوف تكون له آثار هامة بالنسبة الى توجيه برامج الوكالة وخاصة فيما يتعلق بانشطتها العملية .

واذ نقدر الجهود والنتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن من جانب الوكالة ، وكذلك الاتجاهات الاساسية والاعمال الرئيسية المدرجة في برنامج عملها حتى عام ١٩٨٤ ، فاننا نود أن نؤكد ضرورة اجراء تحسين دائم في نشاطات الوكالات وتكييفها مع المتطلبات والمهام المتزايدة التي تناط بها .

ونحن نحرص في نفس الوقت على ان نبرز ضرورة وضع موارد ملائمة تحت تصرف الوكالة بشكل يسمح لها بوفاء أفضل بمطالب المساعدة التي تقدمها الى الدول النامية . وفي هذا الصدد ، فاننا نعرب عن تأييدنا لمبادرة الدول النامية من افريقيا والشرق الاوسط وجنوب آسيا ، وذلك من أجل تمثيل أكثر انصافا لمناطقها داخل مجلس المحافظين . ان هذه المبادرة تندرج في اطار الجهود التي يجب أن تتخذ لاضفاء الصبغة الديمقراطية على الوكالة ، وتحسين هياكلها ، وزيادة مكانتها في الحياة الدولية .

وعلى اثر المبادرة التي اتخذتها مجموعة من الدول النامية ، ومن بينها رومانيا ، فان الجمعية العامة قد اعتمدت في دورتها الاخيرة القرار ٣٢/٥٠ المتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان بعض المبادئ قد أعلنت في ذلك القرار لمواجهة الوفاء بالاحتياجات الملحة لدفع التعاون الدولي في المجال الذى يشير اليه القرار المذكور .

واذ التزمنا وردنا على الدعوة التي وجهت بمقتضى هذا القرار الى جميع الدول لمعرفة وجهات نظرها بشأن عقد مؤتمر دولي من المؤتمرات التي تهدف الى دعم التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، فان حكومة رومانيا قد تقدمت الى الامين العام بآرائها في هذا الصدد . كما أن حكومات أخرى قامت أيضا بابلاغ الامين العام بآرائها بشأن هذا الموضوع . ورغم ذلك لم نستطع أن نتعرف على هذه الآراء حتى الآن وذلك لسبب بسيط ، وهو أن تقرير الأمين

Digitized by UNOG LIBRARY

العام الذى طالب به القرار ٣٢ / ٠ ه لم ينشر الا أمس ، وعلى ذلك فقد تعذر علينا بحثه ودراسته كما ينبغي . ان مانود ان نشير اليه من جانبنا في تلك الظروف ، هو أن رومانيا تؤيد دعوة تحت رعاية منظمة الامم المتحدة ، لعقد مؤتمر دولي لدعم التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وفي تصورنا ، أن ذلك المؤتمر مدعو الى حفز الرغبة السياسية لدى الدول ، حتى يمكن للتطبيقات السلمية للطاقة النووية أن تصبح مقومات أساسية لبرامج تهدف الى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعي للشعوب ، وخفض متدرج واستئصال للهوة الاقتصادية والتخلف .

ان أمامنا سلسلة من الاهداف يجب أن نعهد بها الى هذا المؤتمر ، خاصة فيما يتعلق باعتماد تدابير من اجل تحقيق نقل ، دون أية عراقيل ، للتقنيات النووية ، واقامة نظام تفضيلي بالنسبة الى الدول النامية في علاقاتها التجارية والتقنية والعلمية في ميدان المواد النووية .

اننا نعرب عن اقتناعنا بان دولا أخرى سوف تدعم أيضا عقد مثل هذا المؤتمر ، الذى سوف يسهم في الظروف الدولية الحالية في توسيع التطبيقات السلمية للطاقة النووية ، وسوف يكون عاملا ديناميكيا للتعاون بين الدول في الميدان النووى .

السيد نايك (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد باكستان يود أن يعرب عن تقديره لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد أوكلند ، لبيانه الشامل الذى قدمه صباح اليوم فيما يتعلق بأنشطة الوكالة .

ان باكستان تعلق أهمية أولية على العمل الذى تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذى نعتبره ضروريا سواء بالنسبة الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو بالنسبة الى تعزيز السلام والأمن .

ومن الضرورى أن نذكر هنا أن الوكالة تضطلع بموجب لائحتها بمهمتين : الأولى هي تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبصفة خاصة في البلدان النامية ، والثانية هي مسؤوليتها عن الانشطة المتعلقة بالضمانات . ولسوء الحظ ، فانه على مر الاعوام فان عمل الوكالة قد اظهر تفضيلا واضحا لانشطة الضمانات بالمقارنة الى تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وكما قال المدير العام ، فان المبالغ التي خصصت لانشطة الضمانات قد زادت خلال العام الماضي من ١٠ الى ١٥ مليون دولار ، بينما ظلت الموارد المخصصة للمعونة الفنية في حدود مبلغ ١١ مليون دولار ، رغم

Digitized by UNOG LIBRARY

الطلب المتزايد على مثل هذه المعونة . وقد حان الوقت لتصحيح هذا الوضع غير العادل ، وبذل جميع الجهود في سبيل ذلك . ان وفد بلادي يقدر كثيرا الجهود التي يبذلها السيد أوكلند المدير العام للوكالة تجاه تحقيق هذا الهدف . وان بيانه هنا صباح اليوم يعكس التزامه بزيادة اسهام الوكالة في تطوير البلدان النامية .

ان توافر الموارد الكافية للطاقة يعتبر شرطا اساسيا لنمو جميع البلدان ، وفي الأعوام القادمة بصفة عامة ، فيما يتعلق بنمو البلدان النامية . ان الطلب على الطاقة سوف يزداد على نحو أسرع في البلدان النامية عما هو عليه الحال بالنسبة الى البلدان المتقدمة خلال العقود القليلة القادمة . ان معظم البلدان النامية تعاني من عجز في الوقود وفي الموارد التقليدية الاخرى للطاقة ، وان رفع أسعار البترول قد جعل انفاق هذه الدول على الطاقة يزداد الى مستويات كبيرة . ولهذا فانه من الضروري لها أن تحصل على وسائل بديلة لمواجهة متطلباتها المتزايدة من الطاقة . ان الطاقة الشمسية والمصادر الجديدة الاخرى للطاقة مازالت في مرحلة تجريبية ولن تسهم أبدا بطريقة أساسية ، على الاقل خلال العقد القادم ، في سد ثغرة الطاقة .

ان الوسيلة الوحيدة لسد هذه الثغرة في المستقبل القريب ، انما تتمثل في الطاقة النووية . ان التنمية السريعة للطاقة النووية ينبغي أن تمثل هدفا اوليا بالنسبة الى العالم الثالث . ومع ذلك فان هذا الهدف انما يهدده اليوم الاتجاه نحو القيود المتزايدة للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان النظرية التي تقدم الآن هي أن تطوير الطاقة النووية في العالم الثالث ، انما يمثل خطرا كبيرا بالنسبة الى انتشار الاسلحة النووية ، وأنه لا ينبغي ان تفرض ضمانات دولية فحسب على البلدان النامية ، ولكن ينبغي أيضا أن تفرض قيود عليها ، وفقا لهذه النظرية ، فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا النووية ، كما أنه لا ينبغي نقل بعض التكنولوجيات الحساسة اليها على الاطلاق حتى في ظل ضمانات دولية .

Digitized by UNOG LIBRARY

وكما قال الدكتور الكوند صباح اليوم : "لا يوجد ترابط بين انتشار الاسلحة النووية ، وبين انتشار الطاقة النووية" . (A/33/PV.41, P. 8) . ومع ذلك ، وكما قال المدير العام ، "ان معارضي الطاقة النووية ، مازالوا يصرون ، وبطريقة غير منطقية على قولهم بأن الطاقة النووية تؤدي الى الانتشار النووي" (المرجع نفسه ص ٩ و ١٠) . وللأسف ، فان سياسات بعض الدول التي تقوم بالتزويد بالطاقة، قد أظهرت هذا الاتجاه بطريقة متزايدة خلال السنوات القليلة الماضية . واننا نأمل في أن تعكس السياسات والاجراءات التي ستتخذها الوكالة ، التوجيهات الصادرة فقط عن مجلس ادارتها ، أو عن هذه الجمعية ، وألا تسترشد بالخطوط التوجيهية التي تقدمها الدول الموردة في اجتماعات سرية وبطريقة انتقائية .

ان فرض قيود تمييزية على الدول النامية لن يساعد على عدم الانتشار ، ولكنه سيؤدي ببساطة الى القضاء على عنصر الموافقة الحيوي الذي يجب أن تعتمد عليه كافة جهود عدم الانتشار في التحليل النهائي .

ومع ذلك ، فهل يعتبر عدم الانتشار هو السبب الحقيقي لمظاهر التمييز الحالية ؟ . رغم أن العرض والطلب على اليورانيوم قد اتسم بقدر من التوازن خلال الاعوام القليلة الماضية ، الا أن سعره قد ازداد ثمانية أضعاف ، أي ضعفي الزيادة في أسعار النفط . ولا يمكن للمرء الا أن يتساءل عما اذا كان ذلك نتيجة لتقلبات في السوق أم لا . ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الوقود النووي بأكثر من ثلاثة أضعافه ، وأن يرتفع من ٣٠ ٠٠٠ الى ٩٠ ٠٠٠ طن خلال العقد القادم . وفي نفس الوقت ، فان توافر اليورانيوم قد أصبح غير مؤكد بسبب السياسات المتبعة في التعدين وظروف التصدير التي تتبعها الدول المصدرة الرئيسية . وكما حذر الدكتور اكلاند "ان العالم قد يتعرض لعجز في اليورانيوم في بداية القرن القادم ما لم يستعان بمفاعلات سريعة للتوليد وعلى نطاق واسع" (المرجع نفسه ص ١٦) . وحتى يقلل عدد من الدول الصناعية تعرضه لنقص الامدادات الخارجية من الوقود فانه يحاول أن يحقق الاستخدام الامثل للوقود عن طريق تكنولوجية اعادة دورات الوقود ، وتكنولوجية المولدات . وان هدف استقلال الطاقة هذا ، لا يعتبر مهما للدول المتقدمة فحسب ، بل يتسم بنفس الاهمية بالنسبة الى الدول النامية . وعندما يكون الوقود النووي نادرا في الاسواق العالمية ، فان الدول النامية لن تتلقى ، كما هي العادة ، سوى الفضلات، بعد سد احتياجات الدول الصناعية .

Digitized by UNOG LIBRARY

ولذلك ، فان حصول هذه الدول على التكنولوجيات الفردية للاستخدام الامثل للامدادات المتوافرة من الوقود ، يعتبر أمرا له أهمية قصوى . ومع ذلك ، فان هذه هي التكنولوجيات التي تتكر عليها .

لقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي ، بالاتفاق العام في الرأى ، القرار رقم ٣٢/٥٠ الذى يؤكد حق جميع الدول ، دون أى تمييز أو عقبات في تطوير التكنولوجيا النووية أو الحصول عليها ، من أجل الاستخدامات السلمية ، وفقا لمصالحها واحتياجاتها وأولوياتها . كما أن الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، قد أكدت على هذه الاحكام . ان هذا القرار قد استجاب للمطالب المشروعة لجميع الدول ، وهو يمثل اتفاقا عاما صادقا في هذا الصدد .

وكما جاء في القرار ٣٢/٥٠ ، فان باكستان تؤيد عقد مؤتمر دولي واحد أو أكثر ، لتعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . اننا نعتقد أن أهداف مثل هذا المؤتمر أو المؤتمرات ، ينبغي أن تكون في المقام الأول اعداد اتفاق لتعزيز نقل التكنولوجيا النووية ومعداتها ، وتسهيلاتها ، ووقودها ، ولا سيما للدول النامية ، وثانيا ، بناء نظام عالمي غير تمييزى للتعاون النووى بين جميع الدول .

ان الموقف الحالي يدعو الى الدهشة بسبب عدم العدل الذى يتسم به . فبينما نرى أن بعض الدول غير النووية ، التي لديها دورة وقود نووية كاملة دون ضمانات ، تعتبر جديرة بالتعاون النووى ، وبينما نرى التعاون مستمرا مع دول أخرى مثل جنوب افريقيا واسرائيل ، وهما قد انتهكتا نظام عدم الانتشار ، فان هناك بعض الدول غير النووية الاخرى التي قبلت الضمانات الدولية ، وأعطت جميع الضمانات اللازمة لذلك ، تخضع للقيود من طرف واحد . ان جهود عدم الانتشار توجه خطأ الى بعض الدول خطأ ، ولأسباب خاطئة ، وفي وقت غير ملائم .

ومالم تصحح هذه الاجراءات التمييزية ، فان الظروف السياسية لا يجاد نظام فعال لعدم الانتشار ، سوف تستمر في التهرب من المجتمع الدولي . واننا نأمل في أن الدول الكبرى ، سوف تهتم بهذا الموضوع الاساسي ، بدلا من أن تبدد طاقتها من أجل تجنب خطر بعيد ومشكوك فيه قد تنجم عن اعطاء التكنولوجيا النووية عن العالم الثالث وتحرمه منها .

اننا لا نعتبر أن عقد المؤتمر الدولي ، الذى اقترحته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من أجل الطاقة النووية ، ودورة الوقود النووى ، من شأنه أن يمنع عقد المؤتمر الذى دعت اليه الجمعية

Digitized by UNOG LIBRARY

العامة في قرارها ٣٢/٥٠ . ان مؤتمر سالزبورغ ، لن يتناول بشكل محدد مسألة تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مثله في ذلك مثل التقييم الدولي لدورة الوقود النووى الذى يهدف الى تحقيق الغرض الذى ترمي اليه أيضا الجمعية العامة ، لأن الهدف الذى يسعى اليه كل منهما مختلف تماما . كما أننا لا نؤيد الرأى القائل بأن عقد مؤتمر آخر لمراجعة معاهدة عدم الانتشار في سنة ١٩٨٠ ، سوف يكون بمثابة ذريعة لعدم عقد مؤتمر للتعاون النووى السلمي . ان آخر مؤتمر للمراجعة عقد في جنيف ، لم يتوصل حتى الى الاعتراف بهذا الموضوع الاساسي أو أن يحدد أى اجراء بشأنه . واننا لنتساءل ، عما اذا كان المؤتمر القادم ، سوف يحقق مزيدا من التقدم في هذا الصدد كما ترغب الدول النامية . ومن ناحية أخرى ، فان مؤتمر مراجعة عدم الانتشار ، قد يستفيد من النتائج التي أمكن التوصل اليها بمقتضى القرار ٣٢/٥٠ . وما لم يتم الوصول الى اتفاق على هذا الموضوع الحيوى ، فقد يكون من الصعب للغاية ، الوصول الى اتفاق عام في الرأى ، عن طرق ووسائل منع عدم الانتشار ، الذى تنادى به الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح .

ان وفدى ، قد شعر بالارتياح ، لتقديمه - مع دول نامية أخرى - مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.6/Rev.1 ، الذى يدعو الى بحث امكانية عقد مؤتمر دولي للاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية . واننا نأمل في أن مشروع هذا القرار ، الذى له طبيعة اجرائية الى حد كبير ، سوف يتم اقراره بالاتفاق العام في الرأى ، كما أننا نأمل في أن الردود على هذا الموضوع ، ولا سيما من الدول النامية ، سوف تصل خلال العام المقبل .

ان وفد باكستان كان سعيدا للغاية بتلقي الصيغة الاصلية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.5 ، والذى قدمه بلباقة فائقة مندوب المملكة العربية السعودية صباح اليوم . ان الاقتراح الذى يهدف الى زيادة متواضعة في تمثيل مناطق افريقيا والشرق الاوسط وجنوب آسيا في مجلس محافظي الوكالة ، يعتبر معقولا للغاية . ان هذا الاقتراح يحظى بتأييد معظم الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بما في ذلك مجموعة الـ ٧٧ . ان الاعتراض المتواصل من قبل بعض الدول على هذا الاقتراح يتبدد تماما من جراء السعي نحو عدالة التمثيل في المجلس ، وقد يؤدى المزيد من التأخير الى صعوبة التوصل الى اتفاق على زيادة محدودة في عدد الاعضاء .

Digitized by UNOG LIBRARY

واذ أقول ذلك ، فاسمحوا لي أن أضيف اننا نشعر بقلق عميق لأن مشروع القرار المنقح الوارد في الوثيقة (A/33/L.5/Rev.1) يتضمن في الفقرة التاسعة من الديباجة اشارة الى القرار ٣٢/٨٧ (واو) للجمعية العامة . ان هذا القرار لا يتعلق بالموضوع الذى يتناوله مشروع القرار الحالي ، ولكنه يتعلق بموضوع الانتشار النووى ، كما ان تقديمه هنا يجعل هذا المشروع غير متوازن على الاطلاق .

ثانيا : ان هذا القرار قد درس في العام الماضي ليس في نطاق مناقشة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ولكن في نطاق بنود نزع السلاح في اللجنة الاولى ، ونعتقد أنه لا مكان له في مشروع هذا القرار الذى يتناول تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ثالثا : ان هذا القرار على عكس القرار ٣٢/٥٠ ، قد تمت الموافقة عليه بالتصويت وليس بالاتفاق العام في الرأى . ان العديد من الدول النامية بما فيها باكستان قد امتنعت عن التصويت على هذا القرار بسبب تأييده لاسلوب تمييزى لمسائل منع الانتشار والتكنولوجيا السلمية النووية . كذلك فان العديد من الدول النامية رفضت الاشتراك في التصويت على هذا القرار كتعبير احتجاجها على فرض مثل هذا الاسلوب التمييزى في اللجنة الاولى . ان هذه الدول تتضمن الارجنتين ، والبرازيل وكوبا والهند ضمن دول اخرى .

وعندما قدم مندوب المملكة العربية السعودية مشروع قراره ، فقد أعرب عن رغبته في عدم اجراء اى جدال في مناقشة هذا الموضوع . وبتعديل نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.5 فاننا على ثقة من ان نية السفير البارودى لم تكن تتجه الى ادخال أية نقاط قابلة للجدال . ومع ذلك فان الاشارة الى القرار ٣٢/٨٧ قد ادخلت بالفعل عنصر جدال في مشروع القرار . وكما قلت من قبل ، فان القرار ٣٢/٥٠ قد تم اعتماده بالاتفاق العام في الرأى ، بينما تم اعتماد القرار ٣٢/٨٧ بتصويت احاطة الكثير من الجدل ، ولذلك فان وفد بلادى يأمل في أن يوافق السفير من المملكة العربية السعودية على الابقاء على النص الأصلي لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.5 وحذف الاشارة الى القرار ٣٢/٨٧ من الفقرة التاسعة من الديباجة .

اننا لا نرغب في أن نضطر الى تقديم اقتراح رسمي في هذا الصدد . ويأمل وفد بلادى طبقا للتقليد المتبع في أن توافق الجمعية العامة على هذا المشروع بالاتفاق العام في الرأى .

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد راجو (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أشكر السيد اوكلند المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على التقرير السنوى الذى عرضه علينا وعلى الملاحظات الاضافية التي تقدم بها بشأن أنشطة الوكالة خلال هذا العام ، وكذلك بشأن المهام التي عهد بها اليها . ان وفد بلادى مقتنع بأن الوكالة ، تحت قيادة السيد اوكلند الرشيدة سوف تبرهن على أنها جهاز هام بالنسبة الى المجتمع العالمي بأسره ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة الى الدول النامية التي هي في حاجة الى مساعدتها .

وخلال السنوات الأخيرة الماضية ، فان مسؤوليات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اكتسبت أهمية بالغة . والسؤال الذى يتردد كثيرا هو ما اذا كانت الوكالة ستكون على مستوى المهمة التي وكلت اليها ؟ ومن الواضح اليوم أن العالم يجب أن يواجه مشكلة الطاقة ، وهي مشكلة هامة . ان الحاجة المتزايدة للطاقة في المستقبل ، تؤدى بنا الى نتيجة ان تطوير الطاقة النووية والطاقة الشمسية يمثل البديل العملي لمصادر الطاقة الحالية ، وان هذه المصادر الجديدة لا يمكن تطويرها على المستوى الدولي دون تعاون دولي شامل . ان وفد بلادى يريد ان يؤكد من جديد دعمه لانشطة الوكالة الرامية الى تطوير مصادر جديدة للطاقة .

ان الحضارة الصناعية في المناطق الأكثر تقدما في العالم ، قد قامت في الماضي بفضل مصادر الطاقة الرخيصة المستخرجة من باطن الأرض . وحيث أن هذه المصادر تنفذ تدريجيا ، فان الدول الصناعية تواجه اليوم أزمة . ان العديد من المشاكل التي تواجه البشرية مترتبة عن الفارق الكبير في مستويات استهلاك الطاقة من بلد الى آخر وتبديد مصادر الطاقة المحدودة من قبل بعض البلدان .

ولتحقيق الهدف المزدوج في عصرنا هذا ، والمتمثل في التخفيف من حدة أزمة الطاقة الناتجة عن النفاد السريع لمصادر الطاقة المستخرجة من باطن الارض والتخفيف من الفوارق في معدل استهلاك الفرد الواحد للطاقة في مختلف الامم ، فانه ينبغي علينا ان نستخدم التقنية النووية استخداما كاملا . ومن الممكن اليوم على المستوى التقني والتجارى ان ننتج الطاقة النووية ، وبالتالي فلا ينبغي أن نعمل أى شيء من شأنه أن يعرقل التقدم في هذا الشأن ، شريطة أن تتخذ الاجراءات لحفظ الصحة والبيئة .

Digitized by UNOG LIBRARY

ان على الوكالة ان تقوم بدور هام فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا النووية الى المناطق التي تستهلك كمية ضئيلة من الطاقة، وذلك حتى تتمكن من اللحاق بالعالم الصناعي المتقدم قبل نهاية هذا القرن.

ان الوكالة تهتم كثيرا بقضية الضمانات. ان اولئك الذين يرفعون أصواتهم منادين بضمان منع الانتشار، عليهم أن يدركوا أن ما نحن في حاجة اليه هو عدم انتشار الأسلحة النووية. ان المختلفين بشأن نظرية منع الانتشار لا يبدو انهم مدركون لخطر انتشار الأسلحة النووية الذي تفاقم أكثر وأكثر. فاولئك الذين يصنعون الأسلحة النووية لا يمكنهم معنويا ان يطالبوا بمنع نقل التكنولوجيا النووية الى اولئك الذين يحتاجون اليها لاغراض سلمية.

واذا كانت دول العالم الثالث تريد ان تلحق بسباق مكافحة الفقر، فان من الواجب مساعدتها للتغلب على الصعوبات التي ترتبط بتطوير الطاقة النووية في بلادها. ان المهمة الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتمثل في جمع ونشر المعلومات المكتسبة بشأن الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وليس فقط أن تلعب دور الحارس أو المشاهد لمعاهدة منع الانتشار.

ومن بين الوظائف الهامة للوكالة، تلك التي تندرج في ميدان برنامج التعاون التقني، بيد أن هذا البرنامج لا يكفي كما يتبين من التقرير السنوي. وكما قال المدير العام في بيانه، فان ميزانية المساعدة التقنية لا تتعدى ٦ر١١ مليون دولار بينما تصل ميزانية الضمانات الى ١٥ مليون دولار. واذ نأخذ في الاعتبار مختلف العوامل، مثل التقلبات النقدية والتضخم، فان برنامج المساعدة التقنية التابع للوكالة لم يسجل الا تقدما ضئيلا خلال السنوات القليلة الماضية.

Digitized by UNOG LIBRARY

ان القيمة النقدية للمساعدة التقنية التي قدمتها الوكالة من مختلف الموارد خلال ١٩٧٧ قد ارتفعت بنسبة ضئيلة عن مستواها في السنوات الماضية . ومما يدعو الى السخرية أن موارد برامج المساعدة التقنية للوكالة تعتمد على التبرعات ، بينما تعتمد ميزانية الضمانات على جدول للحصص . ويجب علينا أن نقيم بطريقة أكثر واقعية الفوائد النسبية المترتبة على المساعدة التقنية وعمليات الحماية ، لأن هناك الآن اختلالا في التوازن بين أنشطة الوكالة وبين تمويلها . وما لم تتلق الدول النامية مساعدة تقنية على مستوى أكبر ، فانها ستشك في جدية وفائدة الوكالة بالنسبة اليها .

وفي صباح اليوم ، فقد أعلن المدير العام للوكالة في بيانه أنه يعطي الاولوية لدور الوكالة فيما يتعلق بالحيلولة دون انتشار الاسلحة النووية . ويجب ألا نقع في وهم ، وذلك بتصورنا بأن دور الوكالة فيما يتعلق بعدم انتشار الاسلحة النووية يتعدى المجال الهامشي في نطاق السباق نحو الاسلحة النووية . ويسعدني أن أشير الى أن المدير العام قد اعترف بهذه الحقيقة ، وهنا أقتبس من بيانه الذى ألقاه هذا الصباح ما يلي :

" . . . يجب ألا ننسى التهديد الحقيقي بالنسبة الى السلم والمتمثل في ترسانات الاسلحة النووية المتزايدة " .

ومما يؤسف له ، أن الوكالة ليس لها دور تلعبه في مجال انتشار الاسلحة النووية بين الدول النووية .

ان معدل توزيع الاموال بين مختلف أنواع المساعدة لم يتعد ، اذا ما قيس بالنسبة المئوية ، المعدل الذى كان محققا قبل ١٠ سنوات في مجالات مثل تقديم المنح والتجهيزات ، بل انه قد انخفض . وحيث أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصدد اعداد توجيهات جديدة بشأن المساعدة التقنية لبعض الدول الاعضاء ، فان وفد بلادى يأمل في ألا تواصل الدول الاعضاء جهودها الرامية الى ادراج مبادئ معارضة أو تتعارض وأحكام قانون الوكالة في هذا الصدد . ويأمل وفد بلادى أيضا ، في ألا تسمح الوكالة بأن تستخدم كقناة أو كوسيلة لتقديم المساعدات التقنية لبعض الدول ، اذا كانت خاضعة لشروط مسبقة ومميزة .

ان وفد بلادى يؤيد بوضوح مبادئ استخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية ، ويعارض استخدام هذه الطاقة في الاغراض العسكرية . وفي نفس الوقت فانه لا يمكننا أن نقبل معاملة مميزة فيما يتعلق باستخدام الضمانات ، لاننا اذا ما أردنا أن تكون الضمانات فعلية ، فانه يجب أن تطبق تطبيقا متوازيا وعالميا ، وأن تنطبق على جميع الانشطة النووية في جميع الدول دون أى تمييز .

Digitized by UNOG LIBRARY

ويرى وفد بلادى أيضا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تعرف كيف تحقق التوازن الضرورى بين استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وبين مجال الضمانات. وهذا أمر لا يزال يشغل البال، ويجب اعادة دراسته. ونحن نأسف اذ نرى أن ميزانية الوكالة تعكس عدم التوازن بين النفقات المتعلقة بأنشطة الضمانات وبين النفقات المتعلقة بانشطة التطوير، حيث أن النوع الاول من النفقات ما انفك يتزايد سنويا. ان العروض التطوعية المقدمة من بعض الدول التي تحوز السلاح النووى، يوضع أجهزتها تحت ضمانات الوكالة الدولية، قد تنشأ عنها زيادة في القسم المخصص من ميزانية الوكالة للضمانات، وهذا القسم من النفقات يجب أن يوزع توزيعا عادلا بين الدول النووية المعنية. واننا لا نستطيع أن ندرك لماذا ينبغي أن تتحمل الوكالة هذه النفقات التي لا صلة لها بمنع الانتشار.

وفي النهاية، يود وفد بلادى أن يكرر يقينه في أن الطاقة الذرية التي يمكن أن تسهم في رفاهية البشرية، يجب عدم استخدامها لاغراض التسلح. ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المنظمة الدولية الملائمة من أجل توسيع استخدام الطاقة للاغراض السلمية وللصحة وللرفاهية. وان وفد بلادى لن يكف على الاطلاق عن تأييد هذا النوع من الانشطة. وبناء على رغبتنا في تشجيع التعاون الدولي في هذا المجال، فاننا نؤيد مبدأ التمثيل العادل في نطاق مجلس المحافظين. وأود أن أضيف أن بلادى اعترافا منها بالدور الحيوى الذى يمكن أن تقوم به الوكالة، فانها سوف تستقبل الدورة الثالثة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨.

السيد البرنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية): ان مسألة استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تهم بصفة خاصة الدول النامية مثل اكوادور، ذلك لانها تدرك تماما ضرورة ايجاد مواد جديدة للطاقة، من أجل التقدم تجاه الهدف الذى يتمثل في خفض الفارق المزعج بين الدول الاقوى وبين الدول الاكثر ضعفا في المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذى نجد فيه أن الموارد الاخرى للطاقة قد بدأت في التقلص، فان امكانية استخدام المفاعلات الذرية - مع توفير الضمانات الملائمة - في الانشطة السلمية تبدو طريقا منطقيا يجب انتهاجه على الفور. وهنا فان عمل الوكالة الدولي للطاقة الذرية، يتمثل في تقديم الدعم، وأن تكون مصدر دعم من أجل استخدام هذه الطاقة لاهداف بناءة، كالتعاون التقني ونقل التقنيات والبحث والتدريب الضرورى، وذلك حتى نستطيع أن نتقدم في هدفنا.

Digitized by UNOG LIBRARY

ونـود أولا وقبل كل شيء أن نعرب عن تهانينا للمدير العام لوكالة الطاقة الذرية ، وذلك على ما قام به من جهود انعكست في التقرير الممتاز الذى سوف نعتمده . ومن العجيب أن نلاحظ العـدد المتزايد من الدول التي تحوز المفاعلات الذرية القوية ، لا سيما وأن من بينها بعض الدول الناميـة . وهناك أيضا مبادرات جديدة هامة ، تهدف الى انشاء مراكز لتحويل وصناعة الوقود النووى واثرائه .

والنقطة الاكثر أهمية ، هي أن عدد المنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة قد ازدادت . اننا نود أن نؤكد من جديد ثقتنا في هذه الوكالة ، ونامل في ضرورة التقدم تجاه هدف عالميـــة اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية . ذلك أنه رغم أن ١٠٤ دولة قد انضمت الى هذه المعاهـــدة ، فان هناك دولا أخرى لديها عناصر نووية ولم تقم بعد بالانضمام اليها . وسوف يكون هذا الانضمـام خطوة ايجابية تجاه الحفاظ على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وذلك أمر هام بالنسبة الـى الدول في سعيها الديناميكي نحو التقدم في برامج التنمية الخاصة بها

Digitized by UNOG LIBRARY

ان اكوادور التي هي مثل معظم دول أمريكا اللاتينية موقعة منذ البداية على معاهدة تلاتيلولكو تشعر أنه الى جانب حظر الاسلحة النووية في منطقتنا ، فانه يتعين علينا أن نحقق تقدما تجاه الاستخدام الفورى الخاص للطاقة النووية مع ضمانات مناسبة ، وذلك حتى يمكن ألا تستخدم المصانع ولا الفضلات النووية لأى بلد في أهداف عسكرية ، ويجب ألا تمثل في أية حالة خطرا على الآخرين . ولذلك نستطيع أيضا أن نقول أن الافكار التي قدمتها دول أمريكا اللاتينية في وثيقة تلاتيلولكو أخذت في اكتساب اعتراف عالمي بصورة متزايدة .

ولهذه الاسباب جميعها ، نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة لتأييد وتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ويجب أن ينعقد المؤتمر في أقرب وقت ، مع الاخذ في الاعتبار الحاجة الى الاعداد لهذا المؤتمر بشكل ملائم . وبذلك نستطيع أن نقيّم الآفاق المتعددة لاستخدام الطاقة النووية . طبعا ان المؤتمر ينبغي أن يحظى بالمشاركة الكاملة للوكالة في اعداده وعقده . ولدينا في اكوادور اللجنة الاكوادورية للطاقة النووية التي تؤدى وظائفها على مستوى عال جدا مع خطط للتطبيق في مجالات الزراعة والصناعة والطب والتنقيب عن المعادن وحتى في الابحاث الاثرية . وبهذه الاهداف ، وبفضل التأييد التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فاننا مستعدون لانشاء أول مفاعل نووى لدينا . وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، اعتمدت حكومتنا خطة للتنمية النووية

وسوف نعطي تأييدنا الكامل للقرار الوارد في الوثيقة A/33/L.5 المقترح من جانب ممثل العربية السعودية لاسيما أن هذه التعديلات تتضمن بصورة واضحة الاشارة الى كافة المناطق التي تحتاج الى تمثيل أكبر في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولنفس هذه الاسباب، فاننا نؤيد أيضا بل أصبحنا من المشاركين في تقديم القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.6 الذى يتناول التعاون الدولي والذى سيحظى بتعاون أكبر في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية . ونأمل في أن يعتمد هذا القرار باتفاق الآراء .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أبلغ الممثلين بأن تنقيحا آخر لمشروع القرار A/33/L.5/Rev.1 اقترحه مقدمه . وحيث أنه لا يوجد وقت لتعميم النص الجديد بجميع اللغات الرسمية فسوف أشير الى التغييرات الطفيفة المقترحة اذا سمحت لي الجمعية العامة .

Digitized by UNOG LIBRARY

أولا ، في جزء الديباجة حذفت الفقرة ما قبل الاخيرة التي تبدأ بكلمة " واذ تشير " .

ثانيا ، في الفقرة ٤ من الجزء العامل أضيفت الكلمات التالية في السطر الرابع من تلك الفقرة بعد كلمة " الوكالة " : " آخذة في اعتبارها القرار ٣٢ / ٥٠ الصادر في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ " . وبذلك تقرأ الفقرة كما يلي :

" ٤ — وتلاحظ باهتمام اعتزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد مؤتمر دولي كبير آخر بشأن الطاقة النووية ودورة وقودها على غرار المؤتمر المعقود في سالزبورغ في أيار / مايو ١٩٧٧ ، وترجو من الوكالة ، آخذة في اعتبارها القرار ٣٢ / ٥٠ الصادر في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، أن تنظر في توسيع ... " .

ويبقى سائر الفقرة دون تغيير .

ثالثا ، وفي الفقرة العاملة ٥ في السطر الاول حلت محل كلمة " زيادة " كلمات " كامل وفي وقت مبكر وعادل " . وفي السطر الاخير حذفت كلمة " ومرض " . وهكذا تقرأ الفقرة :

" ٥ — وتدعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى ايلاء اعتبار كامل وعادل وفي وقت مبكر للاقتراحات الداعية الى زيادة تمثيل مناطق افريقيا والشرق الاوسط وجنوب آسيا في مجلس الادارة بهدف التوصل الى قرار مبكر " .

وانني واثق أن كل ممثل قد دون هذه التعديلات على الوجه الصحيح .

والآن ، سوف تتخذ الجمعية العامة مقررا حول مشروعي القرارين المعروضين عليها . وننتقل أولا الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.5/Rev.1 ، الذى نقح على النحو الذى قرأته عليكم . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على مشروع القرار A/33/L.5/Rev.1 ، كما نقح أخيرا ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٣ / ٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.6/Rev.1 .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/33/L.6/Rev.1 ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٣ / ٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم

Digitized by UNOG LIBRARY

السيد دى برناردو (ايطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أسجل وجهات نظر وفد بلادى حول مسألة توسيع مجلس ادارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تلك المسألة التي وردت في كل من الفقرة الأخيرة من الديباجة والفقرة الخامسة من منطوق مشروع القرار A/33/L.5/Rev.1 الذى أعتمد الآن .

وأريد أن أؤكد انه ما دامت هذه المسألة لاتزال قيد المناقشة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فانه من الأفضل في رأينا أن تترك لهذه الوكالة مهمة دراسة هذه النقطة . ومهما يكن من أمر ، اذا ما قررت أجهزة الوكالة أن توسع المجلس ، فاننا نعتقد أن هذا التوسيع يجب أن يحترم نسبة توزيع المقاعد على الدول . وعلاوة على ذلك ، اننا نشعر بأهمية أن تؤخذ مصالح الأقاليم الجغرافية الأخرى في الاعتبار أثناء مناقشة زيادة تمثيل افريقيا ، والشرق الأوسط ، وجنوب آسيا في مجلس الادارة .

السيد يترى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان الولايات المتحدة تود أن تؤكد تأييدها القوى للتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، وبصفة خاصة في البلدان النامية ، وكذلك لتؤكد أهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية كجهاز قيّم في نشر مثل هذه المساعدة .

ولهذه الأسباب فقد شاركنا في تأييد مشروع القرار A/33/L.6/Rev.1 . اننا نعتقد أن مشروع القرار كان يمكن أن يدعم اذا ما أضفنا نصا يعترف بصفة خاصة بأهمية العلاقة بين الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحاجة الى الحد من انتشار المزيد من الأسلحة النووية .

ان وفد بلادى لايزال يعتقد ان أى بحث للاستخدامات السلمية للطاقة النووية يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضا المخاطر الناجمة عن سوء استخدامها ، بمعنى ، أن يهدف الى منع انتشار مزيد من الأسلحة النووية .

ان تأييدنا لهذا القرار لا يجب أن يفسر على أنه يغير من موقفنا حول ضرورة عقد المؤتمر المشار اليه في الفقرة الأولى من المنطوق ، واننا نتساءل عما اذا كانت وجهات نظر الدول سوف نحتاج اليها مرة أخرى . ومع ذلك ، فاننا نختلف مع هؤلاء الذين يودون أن يناقشوا مرة أخرى .

Digitized by UNOG LIBRARY

كذلك نختلف مع هؤلاء الذين يرغبون في أن يمدوا بحث هذا الموضوع الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا نظر البند ١٤ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥

Digitized by UNOG LIBRARY